الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٥١

الثلاثاء ، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١
الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البند ١٤ من جدول الأعمال :
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع) :
(أ) تقرير الوكالة ؛
(ب) مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية : تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ١١٢٣

الرئيس : السيد عصمت ط . **كتّاني** (العراق)

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع) :

(أ) تقرير الوكالة ؛

(ب) مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية : تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية ، في الأغراض السلمية .

١ - **السيد مارينسكو** (رومانيا) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : أود أولا أن أعرب عن تقديرنا للسيد سيغفارد اكلوند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للتقرير الممتاز الذي قدمه بشأن أنشطة الوكالة عن عام ١٩٨٠[1] .

٢ - انني أتمنى للسيد اكلوند حياة طويلة وصحة طيبة ، وأود أن أؤكد له أنه قد ترك لنا صورة لن تنسى عن نشاط متواصل وكفء داخل منظمة تدين له بالكثير .

٣ - وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أجدد تهانينا للسيد هانز بليكس المدير العام الجديد للوكالة الذي نعرف جيدا كفاءته كدبلوماسي ومفاوض ورجل قانون ، وكلها صفات تجعلنا نتنبأ له بالنجاح في الاضطلاع بالمسؤوليات الكبيرة التي أسندت اليه .

٤ - ان دراستنا لتقرير الوكالة الدولية الذرية كما هو الحال كل عام ، تتيح لنا فرصة تقييم أنشطة وكالة فيينا التي تحتل مكانة خاصة في الاطار الدولي . والواقع أنه قد لا يكون هناك مجال آخر في حياة كل دولة في المجتمع الدولي ويبدو فيه بمثل هذ القوة ازدواج العلم والتكنولوجيا كمصدر للتقدم والحضارة ، وفي نفس الوقت كوسيلة لاختراع أسلحة التدمير الشامل . واذ يتحدث عن تلك المشكلة في بيانه الموجه الى الندوة الدولية « رجال العلم ومسألة السلم » التي عقدت مؤخرا في بوخارست ، فان السيد نيكولاي تشاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية قد أكد على أن :

« من واجب رجال العلم ، أكثر من أي وقت مضى ، أن يرفعوا صوتهم مدويا ، وألا يدخروا وسعا لكي يكف تسخير الفتوحات الرائعة ، التي حققتها العبقرية البشرية ، في صنع اسلحة التدمير الشامل ، وفي الاستعدادات للحرب ، وفي سياسة العدوان والقوة والسيطرة . ان أنبل مهمة منوطة بالعلماء والباحثين ، في جميع الميادين ومن كافة أرجاء المعمورة ، هي أن يعملوا على أن تكرس امكانات العلم والتكنولوجيا المعاصرة لرقي الشعوب ورفاهيتها وحريتها واستقلالها ، ولضمان حق الانسان الأسمى في الحياة والسلام » [**انظر** *A/36/528* **و** *Corr.1* ، **المرفق الأول**] .

٥ - وفي ظل أزمة الطاقة التي تزداد سوءا والأزمة الاقتصادية العالمية بوجه عام ، يقع على العلم والتكنولوجيا النووي الدور الحيوي في أن يضعا في متناول جميع الشعوب المصدر الوحيد الجديد للطاقة الذي يمكن في المرحلة الحالية أن يستخدم في الصناعة ، والذي يمكن أن يساعد في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول وفي المقام الأول الدول النامية .

٦ - ونظرا للطابع المزدوج للطاقة الذرية فإن تأثيرها على تقدم البشرية لا يمكن أن نشعر به تماما مع استمرار التصاعد المقلق في سباق التسلح ، وهو السباق في تراكم الترسانات ولا سيما الترسانات النووية التي في امكانها أن تدمر كوكبنا ، وأن تعرض للخطر بقاء الحضارة الانسانية . ولذلك فنحن نشعر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تضطلع بالمهمة الموكولة اليها تستطيع بل يجب أن تسهم اسهاما كبيرا في مبادرات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ، وكذلك المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الأخرى ، وفي توعية الرأي العام بصورة عامة وخصوصا العلماء ، لوقوف سباق التسلح المحموم وبصفة خاصة سباق التسلح النووي .

٧ - وايمانا منا بموقفنا المبدئي في رفض استخدام القوة أو العدوان والهجمات المسلحة ضد الدول الأخرى ، فان رومانيا قد أدانت الهجوم العسكري الجوي الاسرائيلي ضد مركز البحوث النووية قرب بغداد . ومثل الكثير من الدول الأخرى والرأي العام

Digitized by UNOG Library

العالمي ، فاننا نشعر أن العمل العدواني الاسرائيلي غير المقبول يعتبر انتهاكا خطيرا لقواعد ومبادىء القانون الدولي ، وهذا لا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال . وفي نفس الوقت فان هذا العمل غير المسؤول يلفت الانتباه للطبيعة غير المقبولة لأي عمل يقيد الحق المشروع لأية دولة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية كجزء لا يتجزء من حقها في التنمية .

٨ ـ ان رومانيا قد قدمت رأيها فيما يتعلق بأنشطة الوكالة في عام ١٩٨٠ في المؤتمر العام الذي عقد مؤخرا في فيينا . ومثل بقية الوفود ، فاننا نعتقد أن تقرير عام ١٩٨٠ يعكس في مجموعه أهمية مساهمة هذه المنظمة سعيا وراء « تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في سلم وصحة ورفاهية العالم أجمع » ، كما نصت على ذلك المادة الثانية من القانون الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٩ ـ وفي هذا الصدد ، نود أن نشير الى أنشطة واهتمامات الوكالة من خلال البرامج المتعلقة بتكنولوجيا الطاقة النووية ، والأمن النووي ، وتدريب الكوادر الوطنية على البحث وعلى استخدام الطاقة الذرية في مجالات الصناعة والزراعة والطب والحماية من الاشعاعات والبيئة وتقديم المساعدات الفنية .

١٠ ـ ان وفدنا يود أيضا أن يؤكد على ضرورة الاستمرار في تطوير سياسة لتكثيف استخدام الموارد المالية للوكالة في الأنشطة التي تمكنها من القيام بدورها الرئيسي في تعزيز التعاون الدولي وتدعيم جهود الدول الأعضاء ، ولا سيما البلدان النامية ، وذلك من أجل امدادها بتكنولوجيا الطاقة النووية وتطوير ما لديها منها .

١١ ـ ان أحد المهام الرئيسية التي يجب أن تقوم بها الوكالة هو أن تتيح على نطاق واسع ودون عقبات ، لجميع البلدان وبوجه خاص البلدان النامية ، المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية . ونحن نرى انه من الخطورة بمكان أن يظل عدد من الاكتشافات العلمية في المجال النووي موضوع احتكار ، بحجة منع انتشار الأسلحة النووية . ولا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن نظام عدم الانتشار لا يحول دون ، بل يفترض ، احترام ممارسة جميع الدول لحقها المشروع في تنمية برامجها فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

١٢ ـ ان وفد رومانيا قد أكد في العديد من المناسبات ان منع انتشار الأسلحة النووية والحد من أخطار اندلاع حرب نووية لا يمكن تحقيقهما في ظل سياسة تقوم على أساس الحد من استفادة الدول من الطاقة الذرية ، بل باتخاذ التدابير الحاسمة لنزع السلاح النووي ، والحظر التام لأسلحة التدمير الشامل .

١٣ ـ اننا نرحب بمبادرات مجلس محافظي الوكالة ، المتعلقة بانشاء لجنة ضمانات الامداد ، والسماح لجميع الدول بالمشاركة فيها . ان تلك اللجنة سوف تزود الدول بالمشورة فيما يتعلق بوسائل ضمان تزويد الدول بالمواد النووية والاجهزة والتكنولوجيا والخدمات النووية والوقود بوسائل ضمان تزويد الدول بالمواد النووية والأجهزة والتكنولوجيا والخدمات النووية والوقود بأسلوب طويل المدى ويمكن التنبؤ به ، اخذة في الاعتبار القبول المتبادل لمبدأ عدم الانتشار . اننا نؤيد اتخاذ هذه الترتيبات الفعالة في اطار تلك اللجنة التي يجب أن تعتبر أنشطتها كمشكلة اقتصادية وفنية ، لتسهيل حصول الدول على التكنولوجيا ، وكذلك لتيسير التعاون الدولي في المجال النووي .

١٤ ـ ان جميع أنشطة اللجنة يجب أن تنطلق من مبدأ عدم التمييز في الحصول على جميع منجزات العلم والتكنولوجيا النووية في مجال استخدام الذرة في الأغراض السلمية .

١٥ ـ وبقدر ما تستطيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تبرهن على ارادتها في اسهام كبير في هذا الصدد ، فانها تستطيع أن تتجاوب مع المهمة التي أسندت اليها .

١٦ ـ ونود من ناحية ثانية أن ننتهز هذه الفرصة لكي نؤكد مرة أخرى عزم حكومة رومانيا على القيام بجهود ومبادرات تهدف الى تمثيل أكثر عدلا للبلدان النامية في الهيئات الادارية للوكالة بما في ذلك مجلس محافظي الوكالة ، ويحدونا الأمل في أن هذا الموضوع سوف يحظى بحل سريع حتى تنشأ الظروف المناسبة لاشتراك متزايد من قبل هذه البلدان في أنشطة الوكالة .

١٧ ـ وفي نهاية عام ١٩٨٠ كان هناك ٢٥٣ مفاعلا نووية عاملا ، وكانت الطاقة النووية تمثل ٨ في المائة من جملة الطاقة الكهربائية المنتجة على الصعيد العالمي . ان هذه البيانات تدل على الدور الهام الذي يلعبه العلم والتكنولوجيا النووية في التعاون بين الدول وفي مجال استخدام الذرة في الاغراض السلمية . واذا أردنا أن يكون التعاون بين الدول مثمرا ، فلابد أن يتم ذلك على أساس المبادىء المعترف بها دوليا وعلى أساس الارشادات الواضحة التي تستهدف زيادة عدد الدول التي تستطيع ان تستفيد من فوائد هذا المصدر الجديد للطاقة . ان مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، قد استهدف هذا الغرض .

١٨ ـ ومرة أخرى فان الوفد الروماني يود أن يؤكد اقتناع بلاده بأن حجر الزاوية للمؤتمر هو اعادة تأكيد حق كل دولة غير القابل للتصرف في الاستفادة من مكاسب العلم والتكنولوجيا النووية وذلك طبقا لأولوياتها ومصالحها واحتياجاتها ، وتنفيذ هذا المبدأ الاساسي عن طريق تدابير عملية . ان هذا الأمر يزداد أهمية لا سيما اذا ما ضمنت حرية اتاحة منجزات العلم والتنكولوجيا النووية لجميع الدول وعلى رأسها الدول النامية ، والقضاء على كل تمييز أو معاملة تمييزية ، والقضاء على جميع الحواجز المصطنعة في تداول المعلومات العلمية والتكنولوجية ، والقضاء على كل سياسات أو ممارسات احتكارية في مجال نقل التكنولوجيا والوقود النووي ، وهي من الأمور التي ظهرت في المؤتمر الاستعراضي الثاني للاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية[٢] بوصفها موضوعات أساسية في فعالية نظام عدم الانتشار والمحافظة عليه .

١٩ ـ والتالي فان الهدف الأساسي للمؤتمر في رأي الوفد الروماني ، يجب أن يكون تعبئة الارادة السياسية للدول للعمل على أن تكون الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في جملتها مكونات أساسية للبرامج الهادفة لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لجميع الدول ، والخفض التدريجي حتى ازالة الفروق فيما بين الدول المتقدمة وغير المتقدمة .

٢٠ ـ وقد شاركت رومانيا بوصفها عضو في اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، في الأنشطة التي بذلت حتى الآن في هذا المحفل والتي وردت في التقرير المعروض امامنا [A/36/48] . ونحن نقدر المبادرات التي اتخذت ، ونود أن نشير الى ان اللجنة التحضيرية يجب أن تركز اهتمامها في المستقبل أيضا على المسائل الأساسية في المؤتمر القادم .

٢١ ـ ان مشروع القرار A/36/L.11 ، والذي شارك في تقديمه

Digitized by UNOG Library

الوفد الروماني ، يوضح أهمية عدد من المبادىء التي يجب أو تكون أساسا للتحضير للمؤتمر ولسير أعماله ، مثل أهمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان ، وحق المساواة السيادية لجميع الدول في أن تطور برامجها بما يتفق مع أولوياتها ومصالحها وحق امكانية الوصول الى التكنولوجيا النووية والمعدات والمواد اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون تمييز ، والحاجة الى التعاون الدولي في مجال تحتل فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية المركز الرئيسي .

٢٢ ـ ان الوفد الدولي يشارك الرأي القائل بأن المؤتمر القادم يجب أن ينتهي باعتماد اعلان يتضمن مبادىء التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وبرنامج عمل بشأن مجموع التدابير العملية حتى تترجم الى وقائع مبادىء هذا الاعلان .

٢٣ ـ اننا نعرب عن أملنا في أن مشروع القرار سوف يحظى بتوافق عام في الآراء يمكن أن يمدنا بخطوط توجيهية هامة والتي ينبغي أن توصي بها الجمعية العامة لاعداد مثمر لهذا المؤتمر .

٢٤ ـ **السيد أدلمان** (الولايات المتحدة الاميركية) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : أود أن أعبر عن تقدير وفد الولايات المتحدة الامريكية الشامل والممتاز للمدير العام حول أنشطة الوكالة في العام الماضي . ان هذا التقرير يثير العديد من الموضوعات والقضايا التي سنبحثها جميعا خلال العام القادم .

٢٥ ـ ولقد لاحظنا كيف ان التقرير عن حالة الطاقة النووية يثير أسئلة كثيرة بالنسبة لدور الذرة في المستقبل في مواجهة احتياجات العالم من الطاقة . وفي هذا الصدد أود أن أقتبس عبارة من الخطاب الذي ألقاه وفد الولايات المتحدة في الدورة العادية الخامسة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ايلول/سبتمبر حيث قال :

« تحت قيادة الرئيس ريغان وبالعمل الوثيق مع المؤسسات الصناعية في الولايات المتحدة ، فاننا نحاول أن نبث حياة جديدة في برنامج الطاقة النووية على الصعيد القومي آخذين في الاعتبار أهميته الضخمة بالنسبة لصورة الطاقة على صعيدنا القومي ، ونحن نسلم بأننا فقدنا قوة دفع في السنوات العديدة الماضية ، ونحن عازمون على أن نخلق مناخا يسمح باعادة الحيوية للطاقة النووية . ونحن ندرك بعمق اننا نعيش في عالم متكافل الى حد كبير وان آخرين يمكن أن يتأثروا تأثرا خطيرا بسياستنا المحلية في مجال الطاقة النووية وكذلك بالنهج الذي نتبعه بالنسبة الى الصادرات النووية . ونحن عازمون على أن نكون مشاركين أساسيين في الشؤون النووية الدولية وان نتعاون بنشاط مع سائر الأمم في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وذلك في اطار الضمانات الملائمة . ان سياستنا قائمة على أساس ان الطاقة النووية هي عنصر أساسي لزيادة الأمن في مجال الطاقة وللتنمية الاقتصادية في كثير من الدول . اننا نعتقد ان المزايا الكاملة لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية يمكن أن تتحقق اذا تم الابقاء على نظام عدم الانتشار النووي الدولي ودعمه ، ذلك النظام الذي تم الوصول اليه بصبر ومعاناة »[٣] .

٢٦ ـ وأعتقد ان الكلمة السابقة تعبر عن ثقتنا في الدور المستقبل للطاقة النووية وتركز على عزمنا على أن نسهم بقوة في ذلك الدور ، كما أنها تتفق مع الكلمات الطيبة التي وردت في تقرير المدير العام والتي استهلها بما يلي :

« في مناسبات عديدة خلال عام ١٩٨٠ ، فان كثيرين من قادة العالم السياسيين وكذلك كبار الرسميين المسؤولين عن تخطيط الطاقة وممثلي البلدان في كل أنحاء العالم أكدوا من جديد ان التوسع الرئيسي المطرد في الطاقة النووية أمر لا غنى عنه للرخاء الاقتصادي في المستقبل »[٤] .

٢٧ ـ يسر الوفد الأمريكي أن لجنة ضمانات الإمداد بدأت في التركيز على اتخاذ الخطوات العملية لتحسين أمن الإمداد على المدى القصير ، ونأمل أن تقدم اللجنة سوف يمهد الطريق للوصول الى توافق آراء دولي حول ظروف الإمداد على المدى الطويل . ووفد بلادي يسره أيضا استمرار المساهمات من جانب فريق الخبراء المعني بالوسائل الدولية لتصريف الوقود المستهلك ، وفريق الخبراء المعني بالخزن الدولي للبلوتونيوم . ونعتقد أن هذين الفريقين يمكن أن يساعدا في ايجاد حلول للمشكلات المعقدة ، ربما في ذلك المشكلات التقنية ، التي تواجه أنشطة الطاقة النووية للأغراض السلمية في المستقبل .

٢٨ ـ ان الولايات المتحدة تلتزم باحياء دورها كمورد يعتمد عليه في المواد النووية وخدمات الوقود والتكنولوجيا للبلدان الأخرى تحت ضمانات ملائمة لعدم الانتشار . ونحن نسعى لاستعادة الثقة والاطمئنان والحزم في عمليات الترخيص بالتصدير من الولايات المتحدة وذلك لتحسين الاستقرار في صادراتنا النووية . ونحن نسلم بأن الأمم المستهلكة التي تقدم استثمارات رأسمالية ضخمة في المنشآت النووية ، يجب أن تتمتع بالثقة على المدى الطويل وبإمكانية التنبؤ بترتيبات امداداتها من المواد النووية . وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير المواد النووية تتمشى مع هذا الهدف . وسوف تتم بطريقة تهدف الى تسهيل التخطيط على المدى الطويل مع شركائنا الذين نتعامل معهم .

٢٩ ـ وفي الوقت ذاته نعتزم التمسك بساسة قوية لمناهضة أخطار الانتشار النووي . أن أمن جميع الأمم سوف يتأثر بطريقة ضارة بأي مزيد من الانتشار للأسلحة النووية . كما أن هذا من شأنه أيضا أن يعرض للخطر مقدرة الكثير من الأمم الممثلة في الجمعية على أن تشارك في ترتيبات تعاونية من أجل الاستفادة الكاملة من الطاقة النووية للأغراض السلمية . وتأسيسا على هذا نأمل ونثق في أن الأغلبية الكبرى من الدول الأعضاء سوف تعمل بلا كلل للحيلولة دون مزيد من الانتشار .

٣٠ ـ ويشارك الوفد الأمريكي بالكامل رأي كثير من الوفود الأخرى حول أهمية الأنشطة التعاونية للوكالة ، ونحن نركز على تأييدنا القوي لبرنامج المساعدة التقنية ونعتزم مواصلة تقديم اسهام هام في هذا الجهد .

٣١ ـ ان دورنا كمتبنين لبرامج التدريب العالمية التي تلقي اهتماما طيبا سوف يستمر . وكنا نعمل أيضا مع أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع برامج جديدة لتدريب القوى العاملة ، وهي ناحية حرجة في البرامج النووية القومية الحديثة . وترحب حكومة بلدي باعلان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لاعادة تسمية ادارة المساعدة التقنية والمطبوعات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى « ادارة التعاون التقني » . ونعتقد أن هذا التركيز على التعاون بدلا من التركيز على المساعدة يعكس بطريقة ادق الطابع الحقيقي للبرنامج الحالي . ونعتقد أيضا أننا في حاجة الى اعطاء وعي أفضل بشأن كيفية مشاركة برنامج نقل التكنولوجيا للبلدان النامية بالعديد

Digitized by UNOG Library

من الطرق . وباختصار ، فاننا نعتقد أنه من الملائم من ناحية التوقيت ، ومن المناسب أيضا ، التركيز على « التعاون التقني » و « الدعم التقني » و « نقل التكنولوجيا » والعبارات الأخرى المشابهة لتوصيف هذه الناحية من أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي ذات أهمية حيوية للكثير من الدول الأعضاء .

٣٢ ـ والتزام الولايات المتحدة الأمريكية للوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر عدة سنوات ، مسألة مسجلة ومعروفة وواضحة ، وقد بدأت بخطاب للرئيس ايزنهاور لهذه المنظمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣[*] والذي اقترح فيه انشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتأييدنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ ذلك الوقت لم يتزعزع .

٣٣ ـ ان الوفد الأمريكي يأسف بصفة خاصة للصورة التي لا سابقة لها والتي تمثلت في الاستقطاب السياسي في المؤتمر العام الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونشعر بالقلق من أنه اذا ما استمر مثل هذا الاتجاه ، فانه يمكن أن يعرض للخطر التأييد الذي تحظى به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما قد تفعل عمليات الاستقطاب المشابهة في كل وكالة من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة . ان هذه الظاهرة يمكن أن تضر بمقدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تحقيق اهدافها والاسراع بالخطى لزيادة دور الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في كل أنحاء العالم ، وأن تضمن بقدر ما تستطيع أن المساعدة المقدمة منها أو بناء على طلبها أو تحت اشرافها وسيطرتها ، لن تستخدم بطريقة تخدم أي هدف عسكري . ولتحقيق هذا الاسهام العظيم ، وكما فعلت منذ انشائها ، فان هذا يتطلب أن تضع الوكالة الدولية للطاقة الذرية سياساتها على أساس عادل ، وان تطبق قواعدها على أساس غير انتقائي ، وبعد ذلك ، فانني أضيف بأننا يجب أن نهتم بالقضايا التي نشبت في مناخ المواجهة في المؤتمر العام الأخير .

٣٤ ـ وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أنه من الحيوي لكل الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعمل بطريقة بناءة وبحسن النية لحل هذه القضايا ولاستعادة روح التعاون والثقة المتبادلة وتوافق الآراء الذي اتسمت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الماضي .

٣٥ ـ ولا تزال حكومة بلادي ملتزمة بتأييد ودعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكل ما تستطيع لمساعدتها على تحقيق اهدافها بطريقة مقبولة لكل الدول الأعضاء . ونحن مقتنعون بأن الدول الأعضاء تستفيد وسوف تستفيد من دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ونحن الآخرين على الانضمام الينا لتحقيق ذلك بروح من النوايا الحسنة والتعاون .

٣٦ ـ وفي الختام ، أود أن أتوجه بتحية خاصة نيابة عن حكومة بلدي للسيد اكلوند الذي يتقاعد بعد ٢٠ سنة من الخدمة المخلصة كمدير عام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولا يوجد الا القليل الذي لعب مثل هذا الدور الهام المثير في توسيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في كافة أنحاء العالم وفي وضع الاتفاقات والضمانات التي تشكل دعامة التعاون في الميدان النووي .

٣٧ ـ والمجتمع الدولي يدين له بالامتنان ، ومن الملائم لهذه الجمعية أن تقدر له هذا في صورة مشروع القرار المعروض أمامنا . ونحن نؤيد بالكامل مشروع القرار كما هو معروض ونشكره على العمل الطيب الذي قام به .

٣٨ ـ **السيد كوميفيس** (هنغاريا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : لقد درس وفد هنغاريا باهتمام كبير تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويعتقد أنه يعكس بطريقة ملائمة الاطار العريض لأنشطتها الهامة . واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن شكر وفد بلادي وتقديره للسيد سيغفارد اكلوند ، المدير العام ، على بيانه الاستهلالي القيم المثير للتفكير فيما يتعلق بالصورة الشاملة للطاقة النووية خلال الـ ٢٠ سنة الماضية .

٣٩ ـ وفي رأي وفد بلادي ، فان دور وأهمية الوكالة لا يمكن أن يظهر الا في المجالين الرئيسيين من أنشطتها ، وهما تشجيع التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، والقيام بالمسؤوليات المرتبطة بالضمانات الخاصة بنظام عدم الانتشار .

٤٠ ـ ان وضع الطاقة عالميا والامكانيات المحدودة حتى الآن لوجود مصادر جديدة للطاقة ، يعطي أهمية متزايدة لتطوير التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ويحاول الكثير من البلدان حل مشكلات الطاقة وذلك بانشاء محطات لتوليد الطاقة النووية .

٤١ ـ وبلدي أيضا لديه خطط طموحة لاستخدام الطاقة النووية على نطاق أعم . فعلى سبيل المثال فان الزيادة في الطاقة الكهربية سوف تستمد كلية من الطاقة النووية . وسيبدأ المبنى الأول لمحطة الطاقة النووية في التشغيل في المستقبل القريب ، ومخطط أن يتم توصيل القوى اليه في ١٩٨٢ . وخلال عملية البناء ، فاننا نعطي أهمية كبرى لاحترام متطلبات الأمن بالكامل .

٤٢ ـ وفي مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، فان هناك مزايا كبيرة يتيحها التعاون الدولي الذي نسعى الى الاستفادة منه بأقصى قدر في اطار مجلس التعاضد الاقتصادي والوكالة الدولية للطاقة الذرية ولهما تقليد طويل في القيام بدور هام وخاص في تشجيع وتنسيق التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

٤٣ ـ وتعلق حكومة بلدي أهمية قصوى على الجهود التي تبذل للحيولة دون انتشار الأسلحة النووية . وفي الوقت ذاته نرى أن مثل هذه الجهود يجب الا تحد من حق الدول في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . ان الوسيلة الفعالة للالتزام بهذا المطلب المزدوج ، تتوفر بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو نشاط نعتبره هاما جدا في عمل الوكالة .

٤٤ ـ ان وفد هنغاريا يرحب بحقيقة أنه في عام ١٩٨٠ ، قد انضمت دولتان غير نوويتين لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية [**القرار ٢٣٧٣ (د ـ ٢٢)** ، المرفق] ، وبذلك زاد عدد الدول الأطراف الى ١١٠ دولة . وفي عام ١٩٨١ ، فقد شهدنا ورحبنا بالتصديق على المعاهدة من جانب مصر . ومن المهم بالمثل أن اتفاق الضمانات كان نافذا بالنسبة الى تسع وستين دولة غير نووية أطرافا في المعاهدة واحدى عشرة دولة غير نووية ليست اطرافا في هذه المعاهدة . ومع ذلك ، يجب أن نضيف أنه في الحالة الأخيرة ، فان قيمة مثل هذه الاتفاقات تبطل لسوء الحظ من جراء ان بعض الدول لديها منشآت نووية عاملة أو تحت التأسيس غير خاضعة للضمانات .

٤٥ ـ ان المجتمع الدولي يشعر بالقلق ازاء الأنشطة النووية واطماع جنوب افريقيا واسرائيل . وفي هذا الخصوص أود أن أذكر

Digitized by UNOG Library

بالقرار ١٤٦/٣٥ الف الذي تطالب فيه الجمعية العامة ، ضمن جملة أمور ، « بأن تخضع جنوب افريقيا كل ما لديها من منشآت نووية للتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية » . وفي أعقاب الهجوم العسكري على مركز البحوث النووية في العراق ، فقد طالب المجتمع الدولي اسرائيل بشدة لكي تخضع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان مجلس الأمن في قراره ٤٨٧ (١٩٨١) « يدعو اسرائيل الى أن تضع على وجه السرعة منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية » .

٤٦ ـ وفي كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان ممثل هنغاريا قد أدان بكل شدة الهجوم الاسرائيلي على مركز البحوث النووية في العراق باعتباره عدوانا ضد الوكالة وضد نظامها الخاص بالضمانات وهو أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ولقد كنا مقتنعين وسنظل مقتنعين بأن عالمية المعاهدة وتوسيع نطاق تطبيق نظام الضمانات ، سوف يشكلان أكثر الترتيبات امكانا للحيلولة دون مزيد من انتشار الأسلحة النووية .

٤٧ ـ وبالمثل ، فاننا نعلق أهمية كبرى على النص الخاص بالمساعدة التقنية ، وهو مجال رئيسي آخر في أنشطة الوكالة . وفي رأينا ، فان الوكالة تستخدم الموارد المتاحة لها استخداما طيبا . وفي الواقع فان اجمالي الموارد المتاحة للقيام بأنشطة المساعدة التقنية للوكالة في عام ١٩٨٠ ، قد زاد بنسبة ٢٧,٣ في المائة اذا قورن بعام ١٩٧٩ ويمكن بكل تأكيد أن يعزي ذلك الى حسن الادارة . ان هذا المعدل الكبير في الزيادة وتضييق الهوّة بين الأهداف والتعهدات ، يثبتان لنا أن مبدأ الاسهامات الطوعية لصندق المساعدة التقنية يجب ألا يتخلى عنه لصالح ما يسمى بموارد مضمونة ومتنبأ بها .

٤٨ ـ وهناك مجال هام آخر في أنشطة الوكالة ، وهو السعي لايجاد حل لمشكلة كيفية ضمان التزود على أساس متنبأ به وطويل المدى وفي احترام صارم لنظام عدم الانتشار الكفء . ونحن نأمل في أن لجنة ضمانات الإمداد التي أنشئت للمساعدة في ايجاد حل لهذه المشكلة سوف تنجح في عملها .

٤٩ ـ ورغم أنني لا أستطيع أن أتناول جميع مجالات أنشطة الوكالة في بيان مقتضب ، الا انني أود أن أسجل تقديرنا العظيم للجهود التي تبذل من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات الأمن النووي وحماية البيئة والزراعة وصناعة الأغذية وعلم الطب وتبادل المعلومات .

٥٠ ـ ان الخدمات البارزة في سجل منجزات الوكالة ، قد قام بتقديمها لمدة عشرين عاما السيد سيغفارد اكلوند المدير العام المتقاعد للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نعبر له عن شكرنا وتقديرنا الخالص . واسمحوا لي أيضا أن أتمنى للسيد هانز بليكس ، المدير الجديد المنتخب للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كل نجاح في القيام بالواجبات الصعبة لمنصبه الذي ينطوي على مسؤوليات جسام .

٥١ ـ وفي الختام ، فان وفد بلادي يؤيد مشروع القرار *A/36/L.10* المقدم من اليابان نيابة عن وفود تشيكوسلوفاكيا واندونيسيا واليابان ، ويعبر عن الأمل في اعتماده بتوافق الآراء .

٥٢ ـ **السيد كريستوسيك** (بولندا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : في مستهل كلمتي أود أن أنقل نيابة عن وفد بولندا تهانينا القلبية والودية للسيد هانز بليكس لانتخابه لذلك المنصب الرفيع ، منصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . واننا اذ نعرف خبرته البارزة ، وبصفة خاصة في ميدان نزع السلاح ، ومهارته واخلاصه في الميدان الدبلوماسي ، فاننا مقتنعون تماما بانه تحت ادارته القديرة ، فان الوكالة سوف تحقق مزيدا من النجاح في عملها الذي نعتبره بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

٥٣ ـ واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن عرفاننا العميق لسلفه السيد سيغفارد اكلوند الذي أسهمت قدراته وجهوده التي لا تكل اسهاما كبيرا فيما أنجزته الوكالة . ان فترة العشرين سنة التي قضاها في عمله كمدير عام للوكالة ، وهي فترة انفقها في توجيهها سواء خلال تكوينها أو في فترة تطورها ، سوف نذكرها جميعا على انها سنوات تعزيز لقضية التعاون الدولي السلمي .

٥٤ ـ ان تقرير الوكالة كان دائما من أهم البنود في جدول أعمال كل دورة من دورات الجمعية العامة ، وأهمية هذا التقدير تزداد اليوم أكثر وأكثر . ولسنا في حاجة الى أن نتحدث عن أهمية الدور الذي تلعبه الوكالة في ادارة عملية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لمصلحة البشرية بأسرها وفقا لنص وروح نظامها الأساسي . ولسنا في حاجة أيضا الى التأكيد على أهمية مراقبة الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العالم المعاصر ، وذلك لأنه في عصرنا ، عصر الأسلحة النووية والصواريخ النووية ، نعرف جميعا أن بقاء الجنس البشري يتوقف على نجاح البشرية في الحد من سباق التسلح المكلف والخطير وعلى ما اذا كان من الممكن القضاء على خطر الفناء الكامل عن طريق نزع سلاح حقيقي .

٥٥ ـ ومن أهم منجزات المجتمع الدولي التي ترمي الى الحد من سباق التسلح أن بولندا قد اعتبرت دائما نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الأمور بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل السلم والأمن الدوليين .

٥٦ ـ وفي الالتزام الصارم بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في طابعها العالمي وسلطتها الدولية فاننا كنا دائما نرى أنها أكثر أداة فعالة يمكن استخدامها ضد خطر الانتشار المباشر أو غير المباشر للأسلحة النووية . ونحن نرى ، ولقد قلنا ذلك في مناسبات عديدة ، ان فاعلية هذه المعاهدة تتوقف أساسا على قدرتها على منع الانتشار الأفقي لمثل هذه الأسلحة . ومع ذلك وبرغم الأهمية الكبرى لهذه المعاهدة في سياق الجهود الرامية الى وقف سباق التسلح النووي ، وتجنب خطر حرب نووية فلقد كنا وما نزال ندرك دائما أنه لم يتحقق حتى الآن الضمان الكامل ضد انتشار الأسلحة النووية وتطويرها ، فضلا عن الخطط الرامية الى جعلها أكثر فتكا وأكثر كفاءة وغير انسانية أكثر .

٥٧ ـ ان بعض التطورات الأخيرة لا يمكن أن تزيد من عمق قلقنا في هذا المجال . ان تردي الجو الدولي نتيجة لسباق التسلح المتصاعد وعودة ظهور سياسات الحرب الباردة من مركز القوة والتوترات الناجمة عن المنازعات المحلية الاقليمية العديدة وبؤر التوتر والصراعات الجديدة والقرارات الخاصة بنشر أسلحة نووية متوسطة المدى في أوروبا الغربية ، والقرارات الخاصة ببدء انتاج وتخزين أسلحة النيوترون ومحاولات تحقيق التفوق ، والمبادىء الجديدة الخاصة بامكانية وجواز الدخول في صراع نووي محدود ، كل ذلك يلقي ظلا طويلا وخطيرة على احتمالات مستقبل الانسانية . وبغير شك فان هذه الأحوال غير المواتية التي يتسم بها الموقف الدولي ، لا يمكن أن تسهم في تعزيز امكانيات تحقيق الأهداف السامية للوكالة . ان تنفيذ مهامها الأساسية أصبح أصعب وأصعب في ظل هذه الظروف .

Digitized by UNOG Library

٥٨ ـ ومنذ فترة ليست بالطويلة شهد العالم عملا لم يسبق له مثيل من أعمال الأرهاب الدولي ، وأقصد به قصف سلاح الطيران الاسرائيلي للمركز النووي العراقي . ان هذا الهجوم المسلح ضد منشآت سلمية أضاف بشكل مباشر الى زيادة تردي الموقف المتفجر والمتوتر الى حد كبير في الشرق الأوسط . ان الرأي العام في بولندا والمجتمع البولندي والحكومة البولندية أعربت عن أسفها وسخطها لهذا العمل من أعمال العدوان المكشوف الذي يشكل انتهاكا صارخا لكل معايير القانون الدولي . ان الحجة الاسرائيلية التي زعمت وجود تهديد لأمن اسرائيل لم يكن لها أساس ، ولم تخدع أحدا . ان مركز البحوث النووية العراقي لم يكن ، كما أعلنت سلطات هذا البلد مرارا ، يرمي الى تحقيق أغراض عسكرية . ومما عزز هذه الحقيقة اعلانات وبيانات خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين يشرفون على البرنامج النووي للعراق . ان هذا الهجوم الذي وجه الى المنشآت النووية لدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان ضربة قوية لنظام ضمانات الوكالة .

٥٩ ـ ان التطورات الأخيرة على الصعيد الدولي ، والموقف الدولي الذي يزداد تعقدا وتوترا ، كلها تؤكد مرة أخرى ضرورة تعزيز الدور الاشرافي للوكالة وجعلها أكثر نشاطا فضلا عن تطوير نظام ضماناتها .

٦٠ ـ ان بولندا تؤيد دائما هذا التطور . لقد أيدنا امكانية حصول الوكالة على تأييد اكبر عدد ممكن من الدول عندما نرى في مثل هذا الدعم والتأييد المطلب الأساسي الذي يمكن الوكالة من أن تؤدي بنجاح تلك المهام التي وردت في معاهدة عدم الانتشار . ان هذا الموقف المتسق لبولندا يستند على افتراض أساسي بأن انتشار الأسلحة النووية في بلد أو آخر لا يمكن ولن يمكن أن يعزز أمن هذا البلد ، وعلى العكس من ذلك ، فان ذلك سوف يزيد الى حد كبير من خطر حدوث كارثة نووية حرارية .

٦١ ـ ومن هنا سوف نواصل بذل كل ما نستطع من جهد تعزيزا لمزيد من التطوير لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبصفة محددة ، ما يتعلق بالتطبيق العالمي للضمانات الكاملة . ان هذا هو احد الأولويات الكبرى للوكالة وهو أيضا عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار .

٦٢ ـ ان تقييمنا لتقرير الوكالة لعام ١٩٨٠ هو تقييم ايجابي . لقد وافقنا على هذا التقرير في الدورة العادية الخامسة والعشرين للمؤتمر العام في ايلول/سبتمبر من هذا العام . وبصفة خاصة ، فان تلك الأجزاء من التقرير المتعلقة بتنفيذ نظام الضمانات والتي تؤكد فاعلية هذا النظام والالتزام الكامل والصارم بالأحكام الأساسية في معاهدة عدم الانتشار من الأمور التي تقدرها بولندا تماما .

٦٣ ـ ان وفد بولندا لاحظ زيادة كبيرة في مصروفات الوكالة في ميدان المساعدة التقنية في عام ١٩٨١ والنمو المخطط لها في عام ١٩٨٢ . ونحن نقدر تمام التقدير هذا المجال الهام من مجالات أنشطة الوكالة . ان منجزات الوكالة في تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية بما ينسجم ومصلحتها وحاجاتها الوطنية حميدة ومطلوبة . وبالتالي فان بولندا في اطار امكانياتها تشارك في انشاء صندوق المساعدة التقنية . وبولنداتشاطر تماما موقف تلك الدول التي تؤيد مفهوم طابع طوعي للاسهامات في هذا الصندوق وعلى أن يتم الدفع بالعملات الوطنية . وموقفنا بالنسبة لهذه القضايا قد انعكس في البيان المشترك للبلدان الاشتراكية في فيينا خلال الدورة العادية الخامسة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٦٤ ـ ونحن نجد ان الميزانية المقترحة وبرنامج نشاط الوكالة لعام ١٩٨٢ من المسائل التي يمكن اعتمادها . ونلاحظ مع الارتياح ان مشروع الميزانية لعام ١٩٨٢ شأنه شأن الميزانيات السابقة لا يتضمن أي نمو حقيقي . ومن هنا فان هذا يفي بقدرات الدفاع من جانب أغلبية الدول الأعضاء في الوكالة . وتشجع بولندا الاستمرار على هذا النهج في المستقبل .

٦٥ ـ ان مشروع القرار *A/36/L.10* يؤكد ، ضمن أمور أخرى ، على أهمية تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في النهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ودورها في جعل فوائد الطاقة النووية متاحة لكل الأمم ، فضلا عن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان تنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

٦٦ ـ ان وفد بولندا سوف يصوت لصالح مشروع القرار ، وهو واثق أن هذا سوف يؤدي الى مزيد من التعزيز والعمل المنتج للوكالة لصالح المجتمع الدولي بأسره .

٦٧ ـ **السيد هاندل** (تشيكوسلوفاكيا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي كان تقريرها موضع دراسة دقيقة من جانبنا ، احتفلت منذ بضة أسابيع بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيسها . وخلال هذه الفترة فان الوكالة ، التي كانت تشيكوسلوفاكيا من بين الدول المؤسسة لها ، قد تحولت الى واحدة من أهم المنظمات الدولية العالمية التي تضم الآن أكثر من مائة وعشرة من الدول الأعضاء ، ونطاق أنشطتها يتزايد دوما . واليوم ، تلعق الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا لا يمكن الاستغناء عنه سواء في حل المشكلات الواسعة النطاق المتعلقة بالتطوير السلمي للطاقة النووية ، أو في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وبغير الجهود الفعالة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ما كان يمكن أن نتصور تنفيذ الأحكام الهامة العديدة الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والتي كان اعتمادها في ١٩٦٨ علامة هامة على طريق الوكالة وأنشطتها .

٦٨ ـ ان تاريخ الوكالة يرتبط بالعمل الممتاز والملحوظ للسيد سيغفارد اكلوند مديرها العام لسنوات طوال ، ولقد أصغينا اليوم باهتمام بالغ الى بيانه الملهم والعميق . ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب له عن اعترافنا المخلص بما قام به من مهام ، وأن نوجه اليه تهنئتنا الودية لتعيينة مديرا عاما بصفة شرفية لهذه المنظمة الدولية الهامة ، وفي الوقت نفسه نتمنى كل النجاح لخلفه السيد هانز بليكس المدير العام .

٦٩ ـ وكدولة تنفذ بصفة مستمرة سياسة تقوم على السلم والتعاون السلمي فيما بين الأمم ، وكدولة تطور بشكل مكثف برنامجها للطاقة النووية ، فان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تهتم اهتماما مضاعفا بالعمل البناء والناجح للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٧٠ ـ ان التنمية السلمية للطاقة النووية ، فضلا عن وضع ضمانات يعتمد عليها ضد اساءة استخدام هذه الطاقة للأغراض العسكرية تشكل جانبين لا يمكن فصمهما من جوانب أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحددهما سلفا طبيعة الطاقة النووية . وفي الوقت الراهن ، بسبب خطأ القوى الرجعية للامبريالية والعسكرية ، نجد أن خطر حدوث كارثة نووية يتزايد ، ولذا فان مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بتعزيز نظام عدم الانتشار

Digitized by UNOG Library

النووي وتنفيذ نظام ضمانات الوكالة تحتل مكانا بارزا بشكل متزايد .

٧١ ـ ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية منظمة نجد أن المشتركين فيها ، كما هو معروف ، تعهدوا بان يطوروا وان يستخدموا الطاقة النووية من أجل التنمية السلمية ، وليس من أجل اشعال نيران الحرب النووية . ولكن سلسلة التدابير الخطيرة التي تم القيام بها مؤخرا من جانب عدد من الدول تتعارض تعارضا مباشرة وهدف زيادة رخاء الانسانية بالاستفادة من الامكانيات الهائلة للطاقة النووية وهو الهدف الأساسي للوكالة . هذه الخطوات قد زادت من خطر الحرب النووية . ولهذا فاننا نرى أن الاعلان الخاص بمنع حدوث كارثة نووية والمقترح في الدورة الحالية للجمعية العامة من جانب الاتحاد السوفياتي [A/36/241] جاء في حينه تماما . فهو اقتراح يرمي الى القضاء على أكبر خطر ، وهو هجوم نووي ، وتفنيد النظرية التي لا معنى لها والقائلة بأن المعتدي في أي حرب نووية يمكن أن يكسب ، وهو جنون خطير ، كما أشير بحق في احدى المرات من جانب رئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الرئيس ليونيد برجنيف . وهنا نجد القيمة العملية للاقتراح السوفياتي ، فلو أمكن للعالم فعلا أن يخلص نفسه من خطر أن يشعل أحد الحرب النووية ، فان المزيد من القوة والوسائل يمكن انفاقها على التنمية السلمية للطاقة النووية .

٧٢ ـ ان مهمة بالغة الأهمية في هذا الصدد تكمن في الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي وتعزيز منهجه . ان الطريقة الرئيسية لحسم هذه المهمة في رأينا تكمن في جعل معاهدة عدم الانتشار عالمية . ونحن نقدر حقيقة أن عدد الدول الأطراف في هذه المعاهدة قد وصل حاليا الى مائة وعشرة . ومع ذلك ، نشعر بالقلق أن عددا من البلدان ، بما في ذلك بعض البلدان ذات الامكانيات النووية الكبرى ، لا تزال تتجنب الاشتراك في المعاهدة الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية . ولهذا فان خطر حدوث مزيد من الانتشار للأسلحة النووية وما يترتب على ذلك من آثار لا يزال قائما . ان اسهاما كبيرا في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية يمكن أن يتم من خلال تنفيذ اقتراحات الاتحاد السوفياتي الخاصة بعدم وضع أسلحة نووية على أراضي الدول التي لا توجد عليها حاليا مثل هذه الأسلحة ، وعدم زيادة مخزونات الأسلحة النووية حيث توجد حاليا . هذه التدابير في الوقت نفسه سوف تتيح ادارة استقرار هامة لتخفيف حدة التوتر في الموقف الدولي في الميدانين العسكري والسياسي .

٧٣ ـ ان نظام عدم الانتشار قد واجه تحديا خطيرا في هذا العام نتيجة لهجمة القرصنة الوحشية التي قام بها الطيران الاسرائيلي على المنشآت النووية السلمية في العراق ، وهي دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار وكل أنشطتها النووية تغطيها ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونطالب بقوة بتنفيذ القرارات التي اعتمدت في هذا الصدد من جانب مجلس الأمن ومن جانب المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٧٤ ـ كذلك في الآونة الأخيرة ، نجد أن الوكالة قامت بجهود كبرى ترمي الى زيادة فعالية التحقق من المنشآت النووية والنظام الشامل للضمانات وكما يشهد بذلك التقرير المقدم وأيضا ما ورد في بيان المدير العام السيد اكلوند فان تدابير أخرى قد اعتمدت في الوكالة لاتقان عملها في هذا الميدان . ومما له أهمية كبرى في رأينا أن يجري وبسرعة استكمال صياغة مجموعة شاملة من الأساليب والاجراءات من أجل تطبيق الضمانات على كل أنواع المنشآت النووية ، وبصفة خاصة المراحل الحساسة لدورة الوقود النووي . ان تعزيز الأسس الفنية والمادية للضمانات له أيضا أولوية كبرى .

٧٥ ـ كذلك فاننا نقدر أن تطورا ايجابيا قد تم تحقيقه في تحسين نظام الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية .

٧٦ ـ ان تشيكوسلوفاكيا تعلق أهمية كبرى على مسائل المساعدة التقنية والتعاون من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي تسهم بنشاط في تطوير وتحسين أنشطة الوكالة في هذا الشأن . ونحن نقدر الاسهام الكبير من جانب الوكالة في التنمية الشاملة للطاقة النووية في العالم بأسره وايضا في تقديم المساعدة التقنية فضلا عن اشكال الدعم الأخرى للبلدان النامية في ميدان تنفيذ برامجها العلمية وبرامج الطاقة النووية . وقد جاء هذا الاسهام نتيجة للنمو السنوي لصندوق المساعدة التقنية القائم على مساهمة طوعية من جانب الدول الأعضاء في الوكالة . وفي محاولة لتقديم أكبر اسهام ممكن في هذه الجهود التي يجري القيام بها في هذا الميدان ، فان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية قد قررت أن تزيد مساهمتها الطوعية بمقدار خمسة أمثال مساهمتها في صندوق المساعدة التقنية أي بما يصل الى ٥٠٠ ٠٠٠ ١ كوروني بالعملة المحلية . وفضلا عن ذلك فاننا نخصص مزيدا من الأموال سوف تستخدم لتدريب الاخصائيين من البلدان النامية في تشيكوسلوفاكيا .

٧٧ ـ ان نجاحا كبيرا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يكمن في الأنشطة النامية على نحو سريع للنظام الدولي للتوثيق النووي الذي لأكثر من عشر سنوات كان يقوم بعملية تبادل فعّال للمعلومات التقنية والعلمية حول جميع جوانب استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ان تشيكوسلوفاكيا قد شاركت بنشاط في عمل هذا النظام وأسهمت في نمو امكاناته . ويستجيب هذا النظام ايضا بشكل مرن لحاجات البلدان النامية ويمكّنها من أن تحصل على معلومات تقنية وعلمية على نحو مجاني تقريبا ، مما يسهم اسهاما كبيرا في تطوير برامجها الوطنية .

٧٨ ـ ومما له أهمية كبرى ايضا ، الأنشطة متعددة الجوانب والتي تقوم بها الوكالة في ميادين البحوث ونشر المعلومات الخاصة بالمسائل المتعلقة بامكانية الاعتماد على مصانع الطاقة النووية وتحسين الأمان النووي والحماية البيئية . ان هذا النوع من العمل هو الذي يساعد على التغلب على بعض الآراء المتشككة بالنسبة الى مستقبل الطاقة النووية التي أدت في السنوات الأخيرة الى نوع من الابطاء في معدل تطوير هذه الطاقة على نطاق عالمي .

٧٩ ـ ونحن على قناعة بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، سوف تقوم بكل ما هو لازم من أجل تحضير جيد وتنفيذ جيد لمؤتمر دولي آخر للطاقة النووية وهو المؤتمر الذي سينعقد في العام المقبل ، ونحن على ثقة من أن نتائجه سوف تكون بمثابة تقدم كبير في ايضاح عدد من المسائل الهامة الكبرى والمتطلبات الأساسية المتعلقة بالتطوير الايجابي للطاقة النووية للأغراض السلمية .

٨٠ ـ ان الوكالة تواجه مهاما كبرى ايضا فيما يتعلق باشتراكها في التحضير لعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في إستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وهو المؤتمر الذي سوف ينعقد في عام ١٩٨٣ . ونحن نرى أن هذا المؤتمر ايضا يمكن أن يلعب دورا هاما وبناء بشرط أن تبحث مسائل التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية على نحو شامل وأن

Digitized by UNOG Library

تؤخذ في الاعتبار مهام تعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية وتطبيق نظام الضمانات .

٨١ ـ ان مناقشة تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تشهد على أن هذه المنظمة الدولية الهامة مازالت ، حتى في ظل الأحوال المعقدة الحالية ، تواصل القيام بمهمتها الناجحة وعلى نحو نشط . ان مزيدا من التقدم على هذه الأسس ، يتطلب مزيدا من الواقعية وحسن النوايا السياسية وتصميم جميع الدول الأعضاء في الوكالة وفي الأمم المتحدة على وقف التسلح النووي وتجنب التهديد بحدوث كارثة نووية ، فضلا عن ضمان الاستفادة من الامكانات الهائلة للطاقة الذرية من أجل التنمية السلمية للبشرية فقط . ان حسن النوايا متوفر لدى تشيكوسلوفاكيا والدول الأخرى في المجموعة اشتراكية ، ونحن على استعداد بهذه الروح للاستمرار في اسهامنا الشامل في أنشطة الوكالة .

٨٢ ـ وفي الختام ، أود أن أعرب عن تأييدنا لمشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوارد في الوثيقة *A/36/L.10* ، ووفد تشيكوسلوفاكيا من بين مقدمي هذا المشروع ، ونود أن نعرب عن قناعتنا بأن هذا المشروع سوف يعتمد بتوافق الآراء .

٨٣ ـ **السيد كروتش** (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : ان التقرير السنوي لعام ١٩٨٠ والذي قدمه على نحو عظيم الفائدة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد اكلوند ، يوضح الجهود الكبرى التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعزيزا للاستخدام السلمي للطاقة النووية ومنعا لمزيد من انتشار الأسلحة النووية . ووفقا لأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فانه من خلال أنشطة هذه المنظمة خلال خمسة وعشرين عاما وكما ورد في نظامها الأساسي فان « اسهام الطاقة الذرية في السلم والصحة والرخاء في العالم بأسره » قد ازداد واتسع .

٨٤ ـ ولقد تحقق ذلك فقط نتيجة لفعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كوسيلة لمنع مزيد من انتشار تلك الأسلحة وللاسهام الكبير لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اتجاه الالتزام بعدم الانتشار ، ويوضح ذلك العلاقات المتشابكة والوثيقة بين أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبين الأمن الدولي وعملية الانفراج . ان نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل نظاما هاما من نظم الحد من التسلح ، وان تحسينه أكثر فأكثر انما هو لمصلحة جميع الدول التي تسعى الى تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ونزع السلاح النووي . وفي هذا العام ، وخاصة نتيجة للغارة الاسرائيلية على مركز البحوث النووية العراقي ، فان اهتماما خاصا قد تم توجيهه لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية .

٨٥ ـ ان كل بلد له الحق في ان يطوّر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على أساس مبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية . ان هذا المبدأ تم الاعلان عنه صراحة في النظام الأساسي للوكالة وأيضا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ومع ذلك ، فان اسرائيل ، تحاول أن تنكر على الدول الأخرى امكانية ممارسة هذا الحق ، عن طريق اسخدام القوة المسلحة . ان العدوان الاسرائيلي قد أدين وبقوة من جانب أغلبية الدول باعتباره انتهاكا للقانون الدولي يعرض للخطر سلم تلك المنطقة بل والعالم بأسره . ان هذا العدوان قد وجه ليس فقط ضد العراق وانما أيضا ضد نظام عدم الانتشار بأسره . ان الدول الامبريالية التي أيدت دائما ومازالت تؤيد وتشجع سياسة العدوان الاسرائيلي ، مسؤولة تماما عن هذا العمل من أعمال الارهاب الذي وصل الى مستوى سياسة الدولة .

تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد كام (بنما)

٨٦ ـ وفي الدورة العادية الخامسة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان الغالبية العظمى من الدول صوتت لصالح قرار[٦] يدين بشكل حاسم العدوان الاسرائيلي ويطالب بوقف المساعدة التقنية ومنع أية امدادات نووية لاسرائيل قد تستخدم في انتاج الأسلحة النووية فضلا عن أنه أعلن امكانية أن يقوم المؤتمر العام في دورته العادية السادسة والعشرين باتخاذ مقرر فيما يتعلق بتعليق عضوية اسرائيل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٨٧ ـ ونحن مقتنعون بأن تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية أمر لا غنى عنه وبصفة خاصة في مواجهة التردي الحالي للموقف الدولي . ان الجولة الجديدة من سباق التسلح والتي جاءت نتيجة لما قامت به القوى الامبريالية قد أصبحت لها أبعاد جديدة في الميدان النووي . ان انتاج قنبلة النيوترون وما تنتويه الولايات المتحدة من وضع صواريخ نووية متوسطة المدى في أوروبا الغربية يسهم في مزيد من تخفيض العتبة النووية وزيادة خطر نشوب حرب نووية . ان واضعي مبدأ الحرب النووية المحدودة يقومون بجهود لا تكل لتعويد الشعوب على فكرة مثل هذه الحرب . وهنا نجد أن ذلك يكشف عن طابع المغامرة لتفجير نووي « لأغراض الاستعراض » ضد الاتحاد السوفياتي أو أية دولة عضو في حلف وارسو . ان السخط المتزايد للشعوب في كثير من الدول ازاء مثل هذه المقامرة غير المسؤولة في مصائر الشعوب مفهوم تماما . ومما له صلة في هذا الصدد أن نذكر بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تبدأ بالكلمات التالية :

« واذ تضع في الاعتبار الدمار الذي يمكن أن يصيب الانسانية بأسرها نتيجة لحرب نووية والحاجة التالية لبذل كل جهد ممكن لتجنب خطر نشوب مثل هذه الحرب واتخاذ تدابير لضمان أمن الشعوب » . [**القرار ٢٣٧٣ (د ـ ٢٢)** ، **المرفق**] .

٨٨ ـ ونود أن نشير أيضا الى أن المادة ٦ من المعاهدة تلزم الأطراف في المعاهدة بأن تتابع مفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر فضلا عن نزع السلاح النووي .

٨٩ ـ ان نظام عدم الانتشار لابد وأن يعزز كجزء من عملية تدعيم الأمن الدولي وحل الصراعات الدولية بالطرق السلمية . ان اثارة التوتر وتوسيع نطاق الأحلاف العسكرية الامبريالية بذريعة أن هذا هو السبيل الى القضاء على الحوافز التي قد تكون لدى دول أخرى لحيازة أسلحة نووية ، هو طريق يؤدي الى الاتجاه الخاطىء .

٩٠ ـ ان الأنشطة التي يجب أن تقوم بها الأمم المتحدة ضد الخطر الوشيك لنشوب حرب نووية له أهمية كبرى بالنسبة لعدم انتشار الأسلحة النووية . ان اعتماد اعلان ـ كما اقترح الاتحاد السوفياتي ـ بشأن حظر دولي فيما يتعلق بالمبادأة باستخدام الأسلحة النووية يمكن أن تكون له أهمية موضوعية . ان بدأ مفاوضات حقيقية بشأن تنفيذ المهام الموجودة حاليا في ميدان نزع السلاح النووي والتي وضعت في جدول أعمال الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ـ الأولى المكرسة لنزع السلاح ـ سوف يكون

Digitized by UNOG Library

متسقا تماما مع الجهود الرامية الى تعزيز نظام عدم الانتشار .

٩١ ـ ويوضح تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه في عام ١٩٨٠ لم يكتشف أي تحويل للمواد النووية . وهذه من الأمور المشجعة . ومن ناحية أخرى ، نشعر بالقلق العميق لأن دولا مثل اسرائيل وجنوب افريقيا لا تزال تتابع أنشطة نووية هامة تتجاوز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأنه بالرغم من ذلك ، والآن كما كان الحال في الماضي ، هناك دول عديدة تتعاون مع هاتين الدولتين في الميدان النووي .

٩٢ ـ ان تحسينا للضمانات يمكن أن يتم عن طريق تعيين عدد كاف من المفتشين وتقليل فترة الاستجابة في الحالات الغامضة وجعل نظام رفع التقارير أكثر فعالية واستخدام أحدث المعدات العلمية والتقنية . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد المهام المعهود بها الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان الضمانات عن طريق عقد دورات تدريبية لمفتشي الوكالة في المصانع النووية في بلادنا .

٩٣ ـ وفي العام الماضي ، أبرمت اتفاقية خاصة بالحماية المادية للمواد النووية ، ولقد انضمت بلادي اليها وصدقت عليها وكانت من أوائل الدول التي فعلت ذلك ، وهي أداة هامة في تعزيز نظام عدم الانتشار تعزيزا للسلامة النووية ولتعاون الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . ونحن نأمل في أن يبدأ سريان هذه الاتفاقية قريبا وأن تنضم اليها دول كثيرة .

٩٤ ـ ان لجنة ضمانات الامداد قد بدأت عملها . ومن الحتمي ومن أجل نجاح نشاط اللجنة أن ينظر الى كل توصية أو أي اقتراح للجنة في ضوء النظام الحالي لعدم الانتشار بما في ذلك وبصفة خاصة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان هذا من شأنه أن يمكّن اللجنة من أن تجمع بين وضع قواعد لنقل المواد النووية والامداد السليم والآمن للمواد النووية والمعدات والتقنية مع تنفيذ رقابة الضمانات . ان نتائج عمل اللجنة سوف تكون من المطالب الأساسية والهامة لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في عام ١٩٨٣ .

٩٥ ـ وعلى هذا المؤتمر أن يحلل التعاون الدولي في الميدان النووي ، وان يسهم في استخدام أوسع نطاقا للطاقة النووية للأغراض السلمية على أساس تعزيز نظام عدم الانتشار والضمانات الفعالة . من هنا فان على الوكالة سواء في المرحلة التحضيرية أو خلال المؤتمر ذاته أن تلعب دورا حاسما في النواحي الموضوعية والتنظيمية . ان مزيدا من التطوير للتعاون الدولي في الميدان النووي يخدم على أفضل نحو اذا ما عزز دور الوكالة . ان الطاقة النووية لا يمكن أن يحل محلها شيء فيما يتعلق بمواجهة المطالب على الطاقة في المستقبل ، وسوف تلعب دورا متزايدا دائما في توفير الطاقة الكهربائية والطاقة اللازمة لتوفير الحرارة . ونحن نشارك رأي الوكالة القائل بأنه في الوقت الحالي ليس هناك عامل سلامة يحد من استخدام وتطوير الطاقة النووية اذا ما تم ذلك باحساس وبتقدير للمسؤولية . وتؤكد ذلك الخبرات والتجارب العالمية في معالجة الطاقة النووية . ان التقدم المحرز في ظل برنامج معايير الأمان النووي يوضح الأهمية التي تعزوها الوكالة الدولية لقضايا الامن النووي . اننا نعتبر أن عقد المؤتمر بشأن الخبرة المكتسبة في مجال الطاقة النووية في عام ١٩٨٢ هو خطوة هامة نحو تطوير أفضل للطاقة النووية .

٩٦ ـ ان أنشطة الوكالة في ميدان المساعدة التقنيةتمثل اسهاما هاما في زيادة استخدام الطاقة النووية في البلدان النامية . ونحن نؤيد رغبة الدول المختلفة في توسيع نطاق المساعدة التقنية وضمان تمويل تلك المساعدة من مصادر يمكن التنبؤ بها والاعتماد عليها ، وهذا أمر هام وبصفة خاصة بالنسبة للتخطيط طويل المدى لتطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من جانب تلك البلدان . ان البلدان الاشتراكية قد زادت من مساهماتها في المساعدة التقنية من عام الى عام . ان أرقام التخطيط الارشادية للفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ قد تم اعتمادها ، ولازلنا نرى أن الدول المانحة يجب أن تحدد العملة التي سوف تقدم بها مساهمتها ، ويستند ذلك الى مبدأ الطوعية في المساعدة التقنية ، ويعد متناسقا مع النظام الأساسي للوكالة . ان التمويل على أساس طوعي قد أثبت فعاليته في الماضي ، ونحن على ثقة من أن ذلك الأسلوب هو أفضل أساس لزيادة فعالية المساعدة التقنية على أساس مضمون يمكن التنبؤ به . ان مساهمات البلدان الاشتراكية هي عنصر هام في مشروعات طويلة المدى ويجرى استخدامها على نحو فعّال .

٩٧ ـ وفي الختام أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب للمدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد سيغفارد اكلوند عن تقدير بلادنا الكبير له على جهوده الثمينة في ميدان استخدام الطاقة النووي في الأغراض السلمية . ونود أيضا أن نعرب للعاملين معه عن عرفان الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتقديرها للنوعية الممتازة للعمل الذي قاموا به في العام الماضي .

٩٨ ـ اما المدير العام الذي انتخب حديثا السيد هانز بليكس ، فاننا نوجه اليه تمنياتنا الطيبة بنجاحه في منصبة المسؤول .

٩٩ ـ **السيد سينغ (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أود أن أعبر عن تقدير وفد بلادي للتقرير السنوي لعام ١٩٨٠ للوكالة الذي قدمه بطريقة قديرة السيد سيغفارد اكلوند المدير العام للوكالة صباح اليوم . ان مقدمة التقرير تتضمن معلومات قيّمة اضافية تتعلق بالتطورات في أنشطة الوكالة خلال عام ١٩٨١ .

١٠٠ ـ وقد كان السيد اكلوند على رأس الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال العشرين سنة الماضية ، وقد وجه عمل الوكالة بطريقة تستحق الثناء ، وسيتقاعد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ . ويسعدني أن أذكر أنه بناء على مبادرة الوفد الهندي في المؤتمر العام الأخير للوكالة ، فان لقب المدير العام الفخري للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اسبغ بالتزكية على السيد اكلوند وذلك نظير تفانيه وخدماته المخلصة التي قدمها للوكالة . وهذا في الواقع تقدير وشرف يستحقه موظف مدني دولي ممتاز .

١٠١ ـ ان حكومة الهند قد رحبت بتعيين السيد هانز بليكس لكي يخلف السيد اكلوند ، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد له استمرار تأييد الهند له وللوكالة في الوفاء بالمهام الموكلة اليها بموجب نظامها الأساسي .

١٠٢ ـ وأود أيضا أن أعبر عن تقديري لجهود الوكالة في تعزيز التعاون الدولي لتطوير الطاقة الذرية للأغراض السلمية . ولسوء الحظ ، فان المساعدة المقدمة من الوكالة مازالت محدودة نتيجة الافتقار الى الموارد الملائمة . وهناك عدم توازن بين الأنشطة التنظيمية والتعزيزية للوكالة ، وقد انعكس ذلك في المصروفات الخاصة بالضمانات والبرامج التعزيزية ، وهذا الخلل في التوازن يجب أن يتم تصحيحه . ويجب على الوكالة ألا تفضل دورها الموكول اليها بموجب جزء من قانونها الأساسي على دور موكل اليها بمقتضى جزء آخر من هذا القانون . كما يجب ألا تستخدم الوكالة للعمل على تحقيق الأهداف النووية لمجموعة معينة من البلدان أو لمجموعة من

Digitized by UNOG Library

بلدان أخرى .

١٠٣ ـ وفي الوقت الحالي ، فان برامج المساعدة الفنية قائمة على المساهمات الطوعية ، ويسر وفد بلادي أن يلاحظ أن الوكالة تبحث حاليا وضع الاجراءات اللازمة لتمويل المساعدة الفنية عن طريق موارد ثابتة ومضمونة . واذا لم يتم ذلك بسرعة ، فان مفهوم أن يكون « النمو صفرا » في الميزانية سيزيد من اتساع الهوّة بين الأنشطة التعزيزية والأنشطة التنظيمية .

١٠٤ ـ ان الأنشطة التعزيزية للوكالة ، كما أوضح وفد بلادي في العام الماضي ، مازالت تخضع لاعتبارات خارجية وتقييدية . ان الخطوط التوجيهية للأنشطة التعزيزية تقوم على أساس انتقائي وتعوق تشجيع استخدام الطاقة الذرية على أساس عالمي لجميع الدول الأعضاء في الوكالة . وتشارك الهند في برنامج المساعدة التقنية كمانحة ونحن نعلق أهمية كبيرة على الأنشطة التعزيزية للوكالة . وقد واصلت الهند التقدم بمساهمة طوعية لنجاح برنامج المساعدة التقنية للوكالة .

١٠٥ ـ ويؤيد وفد بلادي دور الوكالة وبرنامجها في ميدان الأمن النووي ، وقد شاركنا في المؤتمر العالمي بشأن المسائل الخاصة بالأمن في محطات الطاقة النووية حاليا والذي عقد في استوكهلم في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ وسنواصل التعاون مع الوكالة في هذا المجال الهام .

١٠٦ ـ وأود أن أعقب على جزء من التقرير السنوي للوكالة والذي يتناول الضمانات ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وانني أشير بذلك الى المقدمة والى الفصل المعنون «الضمانات» . ان هذا الجزء من التقرير لعام ١٩٨٠ ، كما هو الحال بالنسبة لتقرير عام ١٩٧٩ ، قد تضمن اشارة خاصة للمحطات والمنشآت النووية غير الخاضعة للضمانات في بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وبالنسبة لحكومة الهند ، فليس من الملائم للوكالة أن تدخل عنصر التفرقة والتمييز في وثيقة مثل التقرير السنوي وتقارير تنفيذ الضمانات عند وضع التقارير بشأن المشروعات النووية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها ، ولا ينبغي على الوكالة ان تميز بين الدول الاعضاء فيها والتي لها جميعا نفس الحقوق وعليها التزامات متساوية . ان أي نظام لمنع الانتشار يجب أن يكون عالميا وغير انتقائي . ويجب ألا نخدع انفسنا ونغمض أعيننا عن حقيقة أن الخطر الفعلي الذي يهدد المجتمع الدولي هو عن طريق انتشار الأسلحة النووية بواسطة الدول الحائزة لهذه الأسلحة ، كما يجب حماية البشرية من سوء استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية في كل مكان . وينبغي أن يكون هدفنا هو نزع السلاح النووي ، ولكن الوكالة تقصر اهتمامها على الأنشطة المحدودة لعدم الانتشار في البلدان غير النووية .

١٠٧ ـ وفيما يتعلق بعمل اللجنة المعنية بضمانات الامداد ، فان وفد بلادي يود أن يركز على أن أي حل متعدد الأطراف لضمان الامداد يجب أن يأخذ في الاعتبار الحقوق والالتزامات التبعية الحالية . ان ضمان الامداد الذي لا يحترم الاتفاقات الثنائية الحالية ، لا يعتبر ضمانا على الاطلاق .

١٠٨ ـ ويود وفد بلادي أن يوضح أنه لم يحرز التقدم الكافي فيما يتعلق بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ١٧/٣٥ . ولقد أثير هذا الموضوع أمام الجمعية العامة عام ١٩٧٨ ، وقد أعربت عن املها في أن يبحث هذا الموضوع بحثا سريعا وشاملا ومنصفا . ووفد بلادي يدرك القرارات الأخيرة التي صدرت عن المؤتمر العام للوكالة فيما يتعلق بالتعديلات الخاصة بالمادة السادسة ألف من النظام الأساسي للوكالة ، وتعيين موظفين بأمانة الوكالة ، ويأمل عندما يبحث التقرير السنوي لعام ١٩٨١ في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة أن نلمس اتخاذ الخطوات الكفيلة بتصحيح التمثيل غير المنصف للمناطق غير الممثلة تمثيلا كافيا .

١٠٩ ـ ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة *A/36/L.10* يتضمن الاشارة الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وان وفد بلادي ليؤيد الموافقة على مشروع القرار وبتوافق الآراء . ان تأييدنا لمشروع هذا القرار لا يتعارض مع موقفنا المعروف جيدا بشأن هذه المعاهدة ، ويجب أن ينظر الى هذا التأييد في اطار الآراء التي أعربت عنها فيما يتعلق بالنواحي الأخرى للمشروع المعروض علينا ، وكذلك الآراء التي أعرب عنها مندوب الهند حول التقرير السنوي في المؤتمر العام للوكالة .

١١٠ ـ وأود الآن أن أنتقل الى البند ١٤ (ب) وأن أتقدم ببعض التعليقات الموجزة .

١١١ ـ ان أول دورة تنظيمية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة ١٩٨٣ لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، قد عقدت في فيينا من ٣ الى ٧ آب/أغسطس ١٩٨١ . وقد قررت اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى أن مؤتمر ١٩٨٣ يجب أن يعقد في جنيف لمدة اسبوعين اعتبارا من ٢٩ آب/أغسطس الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، كما قررت اللجنة أيضا عقد دورتها في فيينا من ٢١ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، وسوف يتقرر حينذاك ما اذا كانت هناك ضرورة الى عقد دورة أخرى في فيينا عام ١٩٨٢ ، وكذلك عقد دورة ختامية للجنة لمدة أسبوع لبحث لائحة اجراءات المؤتمر وجدول أعماله المؤقت والوثائق الخاصة به .

١١٢ ـ وخلال الاجتماع الأول للجنة التحضيرية ، فقد رحبنا بمثل هذا المؤتمر . ان مؤتمر ١٩٨٣ كما يشير عنوانه سوف يخصص لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ولذلك ، فنحن نأمل في أن هذا المؤتمر سيؤدي الى تحسين في المناخ الدولي الحالي ، والى مجموعة من الاجراءات الشاملة لتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان وفقا للمبادىء التوجيهية للأمم المتحدة .

١١٣ ـ ان اللجنة التحضيرية قد خصصت وقتا طويلا لتحديد جدول أعمال للمؤتمر . ومن رأينا أن الهدف الأساسي لهذا المؤتمر قد ظهر بوضوح في قرار الجمعية العامة ١١٢/٣٥ . ان محاولة ادراج مقترحات موضع خلاف وموضوعات أخرى تركز بدرجات متفاوتة على موضوعات فردية ، لن تكون مثمرة ، وعلى اللجنة التحضيرية أن تكرس مزيدا من الوقت للوصول الى توافق آراء ، ويجب أن يعكس جدول الأعمال الأهمية والقيود الخاصة بتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

١١٤ ـ ان الهند عن طريق اهتمامها الجاد الذي أظهرته في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، تتعاون بنشاط مع جميع الأعضاء في اللجنة التحضيرية للعمل على تحقيق النجاح لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٨٣ .

١١٥ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية)** : قبل أن أدعو المتكلم التالي ، أود أن أعلن أن ممثل العراق قد طلب الكلمة لتقديم تعديلات على مشروع القرار *A/36/L.10* ، وأنني أعطيه الكلمة

Digitized by UNOG Library

الآن .

١١٦ ـ **السيد الزهاوي** (العراق) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : ان وفدي قد طلب الكلمة لكي يقدم تعديلا على مشروع القرار *A/36/L.10* .

١١٧ ـ ان مشروع القرار الذي يهدف الى تعزيز فعالية الوكالة الدولية للطاقة الذرية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من خلال التعاون الدولي ، في رأينا يجب ألا يتجاهل عملا خطيرا للغاية يقوض دعائم أهداف هذا المشروع ، وأشير بصفة خاصة الى الهجوم الاسرائيلي المسلح على المركز العراقي النووي الذي اعتبره مجلس الأمن في قراره ٤٨٧ (١٩٨١) يشكل تهديدا خطيرا لنظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١١٨ ـ وفضلا عن ذلك ، فان مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اعتبر أن هذا العمل يمكن أن يضر كثيرا بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وأعرب عن قلقه العميق للآثار بعيدة المدى للهجوم العسكري على المنشآت النووية السلمية في دولة عضو . ولقد ورد ذلك في قرار مجلس المحافظين الذي اعتمد في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٨١[٧] .

١١٩ ـ كما أن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في قراره الذي اعتمد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨١[٨] ، قد اعتبر العمل الاسرائيلي من الأعمال التي تشكل هجوما ضد الوكالة .

١٢٠ ـ ان السيد سيغفارد اكلوند في بيانه أمام الدورة العادية الخامسة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ قد أشار الى الهجوم الجوي قائلا انه أوضح الحاجة العاجلة والملحة لتوسيع نطاق البروتوكول الاضافي لعام ١٩٧٧ لاتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . كما ذكر السيد اكلوند أن هذا البروتوكول في شكله الحالي يحظر الهجوم العسكري ضد محطات الطاقة النووية ، وأن لجنة نزع السلاح تبحث امكانية فرض حظر عام ضد الهجوم على المنشآت النووية ككل .

١٢١ ـ واذا ما نظرنا الى الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار ، نجدها تشيد بالمدير العام السيد اكلوند « لخدماته الممتازة في توجيه التطور الناجح للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال العشرين عاما الماضية وللاسهام البارز الذي قدمه تعزيزا للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وقضية السلم » ولذلك فمن المناسب أن تستجيب الجمعية العامة في قرارها الى ندائه . وأخيرا ، فقد اعترفت لجنة نزع السلاح بالاجماع في تقريرها « بضرورة ضمان عدم تكرار مثل هذا الهجوم على مرافق نووية من جانب اسرائيل أو أية دولة أخرى » (*A/36/27* ، الفصل الثالث ، الفقرة ١٣٧) . وتنص نفس هذه الفقرة على أنه « كان هناك تأييد واسع للدعوة الى حظر الهجمات على المرافق النووية [المرجع نفسه] .

١٢٢ ـ وقد لاحظ ممثلو الدول الأعضاء في الجمعية أن التعديلات المقدمة من العراق ، والواردة في الوثيقة *A/36/L.12* تستند الى الاعتبارات التي عددتها . وتتفق صياغة هذه التعديلات والتزامات الدول الأعضاء بموجب الميثاق . ومن هنا ، فانها تقع في نطاق مشروع القرار الجاري بحثه والأهداف التي يسعى الى تحقيقها .

١٢٣ ـ **السيد كوستوف** (بلغاريا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن تقدير وفد بلادي للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يقدم صورة واضحة مفصلة لأنشطة الوكالة خلال عام ١٩٨٠ . وأود كذلك أن أشكر بكل اخلاص السيد اكلوند لبيانه الاستهلالي الواضح الشامل الذي أعطانا معلومات اضافية بشأن الاطار العريض لأنشطة الوكالة خلال العام المنصرم ، والوظائف الهامة التي تنتظرها . ان ما ذهب اليه التقرير ومضمون البيان الاستهلالي هما دليل مقنع على الجهود المثمرة التي قامت بها الوكالة في النهوض بجميع المهام النابعة من نظامها الأساسي . ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه الجهود بذلت بطريقة قائمة على التفكير العميق دون أن تمس بأية طريقة النواحي المتنوعة لعمل الوكالة .

١٢٤ ـ وأود الآن أن أتناول بعض هذه النواحي ، والتي تستحق ، في رأي وفدي ، اهتماما خاصا .

١٢٥ ـ أولا وقبل كل شيء ، فاننا نعلّق أهمية خاصة على قيام الوكالة بنجاح بالمهام ذات الأثر المباشر على تعزيز السلم والأمن الدوليين . وبعبارة أخرى ، استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ودعمه ، ويجب أن تعزز الى حد كبير مسؤوليات الوكالة الدولية للطاقة الدولية في هذه الميادين وخاصة في المناخ الدولي المتردي حاليا .

١٢٦ ـ وبالتوازي مع الجهود الرامية الى تجنب جولة بالغة الخطورة في سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، والشروع في نزع السلاح الحقيقي ، فان منع مزيد من انتشار الأسلحة النووية قد أصبح أمرا أكثر حيوية .ولا يمكن أن نحكم على أهمية هذه المسألة فيما يتعلق بأبعادها العسكرية ، اذ ليس هناك شك في أن تشجيع التعاون العريض والمثمر في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية هو في صالح جميع البلدان ، ولا يمكن تحقيقه الا اذا كان هنالك نظام ضمانات يعتمد عليه قادر على إبعاد خطر انتشار الأسلحة النووية . وعلاوة على ذلك ، فلقد أظهرت التجارب بما فيه الكفاية أنه في هذين الاتجاهين الأساسيين يمكن لأنشطة الوكالة أن تتم بنجاح لأنه بدلا من كونها معارضة مع بعضها البعض فهي تكمل بعضها البعض .واذ تشارك حكومة بلغاريا هذا الموقف ، فانها تعلق أهمية خاصة على دور الوكالة وجهودها الرامية الى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، وفقا لنظامها الأساسي وأحكام معاهدة عدم الانتشار .

١٢٧ ـ ويود وفدي أن يلاحظ مع ارتياح ، انه في الفترة التي نستعرضها ، فان نظام الوكالة للضمانات الدولية ضد احتمال تحويل المواد النووية الى استخدامات غير مرخص بها قد عمل دون خطأ . وهناك دليل مقنع على كفاءة الوكالة في القيام بمهامها في ميدان الضمانات يتمثل في نتائج التقرير بأنه لم يحدث تحويل لكميات ملحوظة من المواد النووية بمقتضى نظام الضمانات الا فيما يتعلق بالأغراض السلمية . وفي هذا الصدد ، فان جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية الى زيادة تحسين فعالية الوسائل والأجهزة الخاصة بالاشراف والرقابة على المنشآت النووية بموجب نظام الضمانات للوكالة تستحق التقييم الايجابي والتشجيع .

١٢٨ ـ وخلال الفترة القادمة ، فان الجهود الرامية الى تحسين فعالية نظام الضمانات نظام عدم الانتشار يجب أن تستمر . وتنبع هذه النتيجة من الحقيقة الموضوعية وهي أن استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية تنمو بسرعة ، وهذا يزيد من عدد منشآت الانشطار وكمية المواد النووية ، والمعدات التي تغطيها ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد ركّز تطوير التقنية النووية على النواحي الفنية للضمانات . ان نتائج التقرير فيما يتعلق باستمرار

Digitized by UNOG Library

الزيادة في كمية المواد النووية يستحق أيضا اهتماما خاصا .

١٢٩ ـ ان النواحي السياسية لعدم الانتشار ذات أهمية خاصة أيضا . لأن دولا جديدة تواصل الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، ولو أن ذلك يتم بخطى بطيئة ، فان تلك عملية ايجابية دون أي شك . ومع ذلك ، فاننا لا نشعر بارتياح اذ أن هناك دولا لم تصدق أو لم تنضم بعد الى المعاهدة كما أن هناك عددا متزايدا من الدول التي تشغل أو تبني منشآت نووية غير خاضعة للضمانات قادرة على انتاج مواد لاجهزة نووية . وينبع أكبر خطر من أن الدول التي تعتبر بؤر توتر ساخنة يمكن أن تحوز قدرات نووية . ان خطط اسرائيل وجنوب افريقيا لانتاج اسلحة نووية كأداة لسياساتها العدوانية معروفة جيدا . ولقد أدانت بلادي غارة القرصنة التي ارتكبتها اسرائيل ضد مركز البحوث النووية في العراق الذي هو باعتباره طرفا في معاهدة عدم الانتشار قد وضع برنامجه النووي تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . لقد أعاق هذا العمل الاجرامي القائم على المغامرة نظام عدم الانتشار كما أضر بسلطة الوكالة ومصداقيتها .

١٣٠ ـ وتوضح هذه الأحداث ان الجهود الرامية الى زيادة فعالية نظام عدم الانتشار يجب أن تستمر على أساس الأولوية . وسوف يكون التصديق على معاهدة عدم الانتشار أو الانضمام اليها من جانب جميع الدول دون استثناء خطوة حاسمة في هذا الاتجاه .

١٣١ ـ ان اعتماد اتفاق بشأن تعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والاتفاقية الخاصة بعدم وضع أسلحة نووية على أراضي دول غير حائزة لتلك الأسلحة والتي لا يوجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي ، سوف يؤديان أيضا الى تحقيق هذا الهدف .

١٣٢ ـ ان بلدي يقدر أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تهدف الى تسهيل التعاون الدولي في ميدان الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ونحن نلاحظ مع الارتياح زيادة قدرات الوكالة في عام ١٩٨٠ لكي تسهم بطريقة أكثر كمالا في البرامج القومية للدول وخاصة الدول النامية من أجل استخدام الطاقة النووية وتطبيقها للأغراض السلمية .

١٣٣ ـ وفي مواجهة عجز متزايد في الطاقة لدى المزيد من البلدان المتقدمة والنامية ، فانها سوف تلجأ الى الطاقة النووية كبديل عملي فوري لمصادر الطاقة . ولقد أصبح هذا الاتجاه أكثر وضوحا ، ورغم التقلبات فانه سوف يكتسب أهمية . وبطبيعة الحال فان ذلك سوف يزيد ويعزز من دور وسلطة الوكالة . ان البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، قد بحث العديد من الميادين التي لايعتبر فيها التعاون الدولي ضروريا فقط بل وحيويا أيضا . ونحن ننظر باهتمام الى نتائج المؤتمر الدولي القادم بشأن الخبرة المكتسبة في مجال الطاقة النووية والذي سيوفر الردود على كثير من الأسئلة التي أثيرت من الناحية العملية .

١٣٤ ـ ان التقرير يؤكد من جديد على الأهمية التي تعلقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المبادىء التي تحكم صادرات المواد النووية والحاجة الى وضع سياسة متضافرة فيما يتعلق بتنفيذها . ونحن واثقون من أن اللجنة الخاصة بضمانات الامداد والتي أنشئت في عام ١٩٨٠ ستعمل بنجاح في ميدان تقديم المواد النووية والمعدات والتكنولوجيا والخدمات على أساس أهداف عدم الانتشار .

١٣٥ ـ وأود أن أذكر دون تفصيل أننا نعتقد أنه من الضروري أن عمل الوكالة في ميادين هامة مثل الأمن النووي وحماية البيئة وانتاج المواد الغذائية والزراعة والخدمات الصحية والبحوث العلمية وتدريب الأفراد وتبادل المعلومات العلمية ، سيفيد جميع البلدان . ونحن نرى ان المشاركة المباشرة والنشيطة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في اعداد وعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الذي سيعقد في عام ١٩٨٣ تحت رعاية الأمم المتحدة ،هي الضمان لنجاح المؤتمر . وفي اعتقادنا أن المقررات التي سيتخذها المؤتمر ستكون في الواقع لصالح المجتمع الدولي اذا أولي الاعتبار الكافي للهدف والضرورة التي لا غنى عنها لتعزيز الضمانات ضد خطر الانتشار .

١٣٦ ـ وأخيرا ، أود أن أوضح أن بلدي يقوم بنجاح ببرنامج قومي متعدد النواحي لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، وهنا أود أن أضرب مثلا بالمهام التي قامت بها بلدي في ميدان الطاقة النووية . ان الأفكار الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية بلغاريا الشعبية حتى عام ١٩٩٠ والتي تمت الموافقة عليها في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي البلغاري تقول « ان الحصة النسبية للكهرباء المتولدة عن الطاقة النووية يجب أن تصل الى ٢٥ في المائة قبل عام ١٩٨٥ و ٤٠ في المائة قبل عام ١٩٩٠ » .

١٣٧ ـ ان ذلك كله يبرز التزام بلدي بالعمل على تعزيز التعاون الدولي في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ومشاركته النشطة في هذا الميدان .

١٣٨ ـ وقبل اختتام بياني ، اسمحوا لي نيابة عن وفد بلغاريا وبالأصالة عن نفسي أن أهنىء من كل قلبي السيد سغفارد اكلوند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمناسبة منحه لقب المدير العام الفخري للوكالة . ان الجهود التي كرسها للوكالة خلال السنوات العشرين الماضية كانت تهدف الى تنفيذ المبادىء النبيلة الواردة في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لصالح رخاء البشر . وعن طريق خبراته الواسعة مقترنه بالتزام عميق واخلاص ، فقد اسهم الى حد كبير في تعزيز دور الوكالة في حل المشكلات الحيوية في وقتنا هذا . وتحت قيادته فان الوكالة قد أثبتت جدواها كهيئة دولية ذات كفاءة عالية لتطوير التعاون العريض بين الدول واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والخلاقة فقط . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر للسيد اكلوند عن امتناننا وتقديرنا لعمله واخلاصه .

١٣٩ ـ وأود أيضا أن أهنىء السيد هانز بليكس على تعيينه في منصب المدير العام للوكالة وانني أتمنى له النجاح في عمله الهام المليء بالمسؤوليات . واسمحوا لي أن أؤكد له استعداد بلدي لمواصلة تعاونه وزيادته مع الوكالة واسهامه في تعزيز فعاليتها باسم السلام والتقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع الأمم .

١٤٠ ـ **السيد أندرسون** (استراليا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : يسعدني كثيرا أن أتحدث الى هذه الجمعية بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان اشتراك استراليا النشط في عمل الوكالة وبصفة خاصة عضويتها في مجلس المحافظين منذ بداية عمله في عام ١٩٥٧ ، يوضح الأهمية التي نعلقها على العمل الذي تقوم به الوكالة فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وفي رأينا أن الوكالة تعد من أنجح المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة ، وذلك رغم الموارد المحدودة المتاحة لها . ان لها سجلا حافلا فيما يتعلق بالوفاء بمسؤوليتيها الأساسيتين وهما تطوير وتطبيق

Digitized by UNOG Library

الضمانات المطلوبة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والترتيبات الأخرى ، وتطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بما في ذلك وبصفة خاصة توفير العون الفني للبلدان النامية .

١٤١ ـ ان استراليا تعلق أهمية كبرى على مسؤوليات الوكالة في تطوير وتطبيق الضمانات المطلوبة بموجب معاهدة عدم الانتشار ، ان مسألة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لا يمكن بحثها دون أن نبحث أيضا امكانية عدم انتشار الأسلحة النووية . ولقد كانت حكومة استراليا ولا تزال منذ أمد طويل تؤمن بأن الانضمام العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . سوف يتيح أفضل نظام سياسي دولي فعال لعدم انتشار الأسلحة النووية في المستقبل . وفي نفس الوقت فان استراليا تعترف تماما بالأهمية بالنسبة لدول كثيرة بما في ذلك البلدان النامية ، بأن تتاح لها فرصة مناسبة للتطوير السلمي للطاقة النووية . ان المهمة التي تواجه المجتمع الدولي ، هي توفير الانسجام بين التطوير السلمي للطاقة النووية ومنع الانتشار النووي . ان حكومة بلادي تدرك تمام الادراك هذه الحاجة العاجلة والملحة وقد اتخذت خطوات للمساعدة على مواجهة هذه المشكلة .

١٤٢ ـ كذلك فان استراليا لديها احتياطيات كبرى من اليورانيوم الطبيعي وقد بدأت الآن تدخل السوق الدولية لليورانيوم كمورد كبير . ان الصادرات من المناجم الجديدة في استراليا ، قد بدأت تسهم بالفعل في الوفاء بحاجات العالم من الطاقة . ومع ذلك وبالنظر الى قلقنا ازاء انتشار الأسلحة النووية ، فان سياسة الحكومة الاسترالية تقوم على أن اليورانيوم الذي يباع للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية يجب أن يكون قاصرا على تلك البلدان التي انضمت الى معاهدة عدم الانتشار ، وبالتالي فانها تلتزم بمتطلبات الوكالة وكذلك البلدان التي تلتزم بشروط المعاهدات الثنائية الخاصة .

١٤٣ ـ لقد قررت استراليا أيضا أن صادرات اليورانيوم الى الدول الحائزة لأسلحة نووية لاستخدامه في أغراض سلمية يجب أن تخضع لتعهدات بأن هذا اليورانيوم لن يحول الى أغراض تفجيرية أو عسكرية وأنه سوف تغطيه ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبالاضافة الى ذلك ، فان استراليا تنتهج سياسة تقوم على أساس اعطاء أفضلية للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عند تقديم المساعدة التقنية النووية خارج نطاق البرنامج العادي للوكالة الدولية للطاقة الذية .

١٤٤ ـ ان استراليا تعتبر الوكالة محفلا هاما لرصد تطورات المواقف الدولية تجاه الاستعمالات السلمية للطاقة النووية . وبالاضافة الى دورها في تطوير تقنيات الضمانات ، فان تقدير الوكالة لفوائد الطاقة النووية وبحوثها في مشكلات التقنية النووية ـ مثل سلامة المفاعلات وادارة الفاقد ـ ومساعدتها التقنية للبلدان النامية ، سوف يكون لكل ذلك أثره الكبير على التطورات في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

١٤٥ ـ وبهذا التفكير واصلت استراليا القيام بدور فعال في عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكما أشرت آنفا ، فاننا نعلق أهمية خاصة على دور الوكالة في ميدان عدم الانتشار ، وفي تنفيذ ضمانات دولية فعالة وفي صقل وتحسين تقنيات الضمانات . لذلك ، فاننا نعلق أهمية خاصة على المبادرات الثلاث الكبرى الحالية للوكالة ، والتي تشارك فيها الوكالة والدول الأعضاء . ونحن نواصل مشاركتنا فيها بنشاط . وأنا أشير هنا الى لجنة ضمانات الامداد والخزن الدولي للبلوتونيوم ، والدراسة المتعلقة بالوسائل الدولية لتصريف الوقود المستهلك .

١٤٦ ـ اننا نعتبر أن لجنة ضمانات الإمداد ، التي أحرزت بعض التقدم في العام الماضي ، قد بدأت تتطور الى محفل هام لمواصلة مناقشات الامدادات النووية ومسائل عدم الانتشار . ونحن نؤمن أيضا بأن عملها يمن أن يسهم اسهاما هاما في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، المقرر عقده في عام ١٩٨٣ . اننا نشعر بخيبة أمل لأنه لم يتم احراز مزيد من التقدم في الموضوع الخاص بالخزن الدولي للبلوتونيوم ، بناء على تدابير موجودة بالفعل . ومع ذلك ، فاننا لا نزال نعطي عمل فريق الخبراء في هذا المجال أولوية كبرى لأنه يرمي الى المساعدة في تخفيض أخطار الانتشار . لقد حقق فريق الخبراء تقدما ايجابيا فيما يتعلق بالوسائل الدولية لتصريف الوقود المستهلك أن بحثه لهذه القضايا سوف يوفر أساسا قيما لتحسين تصريف الوقود المستهلك في المستقبل .

١٤٧ ـ ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، من خلال نظام ضماناتها تتيح الثقة التي يسعى اليها المجتمع الدولي فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وتتيح الاطار الأساسي للتجارة النووية الدولية والتعاون الدولي . ان لجميع الدول مصلحة أساسية في التشغيل المستقر والفعال للوكالة ، التي كي تعمل بنجاح ، لا تزال في حاجة الى الدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء .

١٤٨ ـ ان التزام استراليا بالمساعدات الفنية في المجال النووي ينعكس في البرامج الثنائية ، وكذلك من خلال دعمنا للاتفاق التعاوني الاقليمي الآسيوي الذي وضعته الوكالة . ونحن نعترف بأن الترتيبات الخاصة بالوصول الى المساعدات الفنية من جانب البلدان النامية التي سوف تمكنها من أن تحصل على أقصى فائدة ممكنة من الطاقة النووية هي ـ ويجب أن تكون ـ من الأولويات الكبرى في أعمال الوكالة . ان استراليا سوف تواصل تعزيز التزامها بتقديم العون الفني بتدابير عملية . وفي عام ١٩٨١ قامت استراليا بالوفاء بالتزاماتها كاملة فيما يتعلق بالوفاء بمساهماتها المحددة في صندوق المساعدة التقنية . كذلك خصصت استراليا ١١٤ ألف دولار أمريكي للمشروعات التي يجرى تنفيذها بموجب الاتفاق التعاوني الاقليمي الآسيوي . ان مزيدا من المساعدات ، تصل قيمتها الى ٣٤٥ ألف دولار أمريكي ، تم توفيرها لماليزيا بموجب برنامج ثنائي لتدريب ٥٤ خبيراً في مركز بحوث لجنة الطاقة الذرية في استراليا المقام في لوكاس هايتس . وبالاضافة الى ذلك . أعلنت استراليا أنها سوف تقدم اسهامها الكامل الذي يصل الى ٢٩٦ ألف دولار أمريكي ، في صندوق المساعدات الفنية في عام ١٩٨٢ .

١٤٩ ـ ان دعم استراليا النشط للوكالة يتضح أيضا في التشجيع الذي نقدمه دائما للتدابير التي ضيقت الفروق والتمييز فيما بين طبقتين من الدول ، هما الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية . وفي هذا الصدد ، رحبنا في العام الماضي بالخطوات التي اتخذتها المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، وفرنسا لقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في برامجها النووية المدنية . ونحن نأمل أن الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية سوف تتبعها قريبا .

١٥٠ ـ ان استراليا سوف تواصل العمل من أجل مزيد من

Digitized by UNOG Library

التطور لترتيبات تعاونية نعتبرها حيوية بالنسبة للثقة ، وبالنسبة لعالم آمن نوويا . ويسعدنا أن نؤكد من جديد التزامنا واسهاماتنا في جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تحسين وتطوير نظم للضمانات ، وتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وخاصة المساعدات الفنية التي تقدم للبلدان النامية .

١٥١ ـ وقبل أن اختتم ملاحظاتي بشأن أعمال الوكالة ، أود أن أعقب على حدث يثير القلق وله تأثير مباشر على دور الوكالة . لقد وقع هجوم عسكري من جانب دولة عضو على المنشآت النووية لدولة عضو أخرى . ان موقف استراليا من هذا العمل قد تم ايضاحه تماما في محافل أخرى ، بما في ذلك المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام ، وكذلك في لجنة نزع السلاح في جنيف ، حيث انضممنا الى عدد من الوفود الأخرى في التعبير عن ادانتنا لهذا الهجوم . ان مثل هذه العملية العسكرية لا تضر بالجهود الرامية الى استعادة السلم والاستقرار في المنطقة فحسب ، بل انها تعوق أيضا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي استنادا على معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات المرتبطة بها ، الذي تديره الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل منح مزيد من انتشار الأسلحة النووية .

١٥٢ ـ وفي الختام ، يشرفني أن يكون في مقدوري أن أنضم الى جميع الوفود الأخرى معربا عن تقدير حكومة استراليا للعمل الذي قام به السيد سيغفارد اكلوند ، المدير العام السابق ، الذي ضمن عمله التطور الفعال للوكالة . ونحن نود أن نهنىء السيد اكلوند على القرار الذي اتخذ في نهاية الدورة العادية الخامسة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة بمنحه لقب المدير العام الفخري للوكالة . لقد اضطلع السيد اكلوند بمسؤولياته باخلاص لا يكل ، وهو يستحق أكبر المديح والعرفان من جانب جميع الدول الأعضاء . وفي نفس الوقت ، فانه يسعدني نيابة عن الحكومة الاسترالية ، أن أهنىء السيد هانس بليكس ، المدير العام الجديد للوكالة . ان استراليا تتطلع الى مواصلة تعاونها الوثيق مع المدير العام .

١٥٣ ـ **السيد آدم** (الجماهيرية العربية الليبية) : يسر وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية أن يسجل تقديره وامتنانه للجهود القيمة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تسخير الطاقة الذرية للأغراض السلمية . ولا يفوتني هنا الا أن أضم صوتي الى من سبقني بالثناء على الجهود القيمة التي بذلها السيد اكلوند طيلة العشرين عاما الماضية في سبيل انجاح مقاصد وأهداف الوكالة ، وخاصة جهودها في مجال المساعدة التقنية للدول النامية التي تواجه صعوبات اقتصادية ضخمة الأمر الذي يتطلب منها استخدام كافة الوسائل والطرق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بما في ذلك استخدام الطاقة الذرية في أغراض التنمية الاقتصادية .

١٥٤ ـ ان وفدي قد درس التقرير السنوي للوكالة ويلاحظ مع الاستحسان مساعدات الوكالة التقنية لأكثر من أربعين دولة نامية . وأن هناك تعاونا وتنسيقا في مجال الأبحاث بين الوكالة والعديد من المعامل والمؤسسات العلمية في الأقطار النامية ، فالتقرير يوضح مدى اهتمامها بحماية الانتاج الزراعي والحيواني والقضاء على الأمراض والآفات الزراعية والاهتمام بالصحة العامة ، وحفظ الأغذية ، وحماية البيئة ، والعلوم الطبيعية ، وتنظيم شبكة المعلومات الأساسية .

١٥٥ ـ ولا شك أن هذه الاهتمامات ستنعكس نتائجها الايجابية على مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية التي يحتاج أغلبها إلى تحسين ريعية الانتاج الزراعي والحيواني ، والقضاء على الأمراض والآفات الزراعية المختلفة ، باعتبار أن الزراعة تشكل المصدر الأساسي للغذاء في هذه البلدان .

١٥٦ ـ أن هناك أزمة غذاء يمر بها العالم وخاصة القارة الافريقية . واننا ندين بشدة الحملات الاعلامية الغربية المكثفة التي تشن ضد أي محاولة من الدول النامية للاستفادة من الطاقة النووية في تنمية اقتصادياتها ، ووضع العراقيل والشروط الصعبة أو ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية لعرقلة محاولات هذه الدول للحصول على التقنية النووية . ان هذه المحاولات هي ضد حركة التقدم وسيكون مآلها الفشل نظرا لاصرار البلدان النامية على النهوض من التخلف الاقتصادي الذي تمر به وذلك باستخدامها كافة الوسائل لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة بما في ذلك الاستفادة من التقنية النووية في الأغراض السلمية .

١٥٧ ـ ايمانا من منطلق بلادي لأهمية استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، فقد انضمت الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام ضمانات السلامة الملحقة بها . وفي ذات الوقت فاننا نتطلع الى ضرورة الدفع بجهود الوكالة نحو مستقبل أفضل من خلال تكاتف الجهود الدولية لتمكين الوكالة من تحقيق غاياتها المرجوة وذلك باخضاع كافة المنشآت النووية لرقابتها الا أننا للأسف الشديد نجد أن البعض يضرب بمقررات المجتمع الدولي عرض الحائط ، ويتمادى في تحدياته الصارخة للارادة الدولية التي تسعى بكل الطرق والوسائل الى تجنب حدوث كارثة نووية تهدد البشرية جمعاء .

١٥٨ ـ ان الجمعية العامة ، في قرارها ٧١/٣٣ الف المتعلق بمجال التعاون النووي العسكري مع اسرائيل ، حثت الدول على وضع حد لكل تنقلات المواد القابلة للانشطار والتقنية النووية الى اسرائيل ، وكذلك في قرارها ٨٩/٣٤ الخاص بالأسلحة النووية الاسرائيلية . ولكن بالرغم من كل هذا مازال الكيان الصهيوني يتلقى المساعدات في مجال انتاج الأسلحة النووية ، الأمر الذي أطلق العنان لاسرائيل في أن تتحدى قرارات المنظمة الدولية ومبادىء وأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك بعدم امتثالها بالتوقيع على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية والبروتوكولات الملحقة بها وأصبحت تهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط وأمن وسلامة العالم أجمع . وخير دليل على ذلك ضربها للمفاعل النووي العراقي الذي نندد الجميع من على هذا المنبر وأدانة مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية وكافة المحافل الدولية ، الأمر الذي يتطلب حرمانها من كافة المساعدات الفنية التي تقدمها الوكالة ، وأيضا العمل على طردها من الوكالة باعتبار أنها خرقت وتخرق دائما الأهداف والمبادىء الأساسية التي تقوم عليها الوكالة .

١٥٩ ـ ليس هذا فحسب بل ان اسرائيل امتد مجال تهديدها الى جنوب القارة الافريقية وذلك بالتحالف مع نظيرها نظام الفصل العنصري في بريتوريا بالتعاون في مجال التسلح النووي ، الأمر الذي يشكل تهديدا ساقرا لأمن واستقرار دول القارة الافريقية على الرغم من أن الجمعية العامة طلبت الى جنوب افريقيا اخضاع كافة منشآتها النووية لرقابة الوكالة ، وطلبت من مجلس الأمن منع كل شكل من أشكال التعاون النووي مع النظام العنصري في جنوب

Digitized by UNOG Library

افريقيا . وقد أدانت الجمعية العامة بشدة في القرار ٢٠٦/٣٥ حاء بناء على توصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التعاون المستمر والمتزايد بين نظام بريتوريا العنصري والكيان الصهيوني ، واقتبس في هذه المناسبة مما جاء في تقرير اللجنة : « يشكل التعاون المستمر والمتزايد بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وما له من آثار خطيرة على تنمية قدرات جنوب افريقيا العسكرية والنووية ، مسألة تثير أشد القلق ، وعلى الرغم من الادعاءات عكس ذلك فان التعاون قد أصبح منتظما ويشمل مجموعة أوسع من العلاقات السياسية والعسكرية والنووية والاقتصادية والثقافية » .

استأنف السيد كتاني (العراق) تولي الرئاسة .

١٦٠ ـ يجب ألا ننسى الدور الخطير للدول الكبرى التي تتسابق في مجال التسلح النووي بل ومقبلة على انتاج المزيد من هذه الأسلحة الفتاكة التي لا تخدم أمن وسلامة البشرية ، بل تعرضها لمزيد من الكوارث والآلام . ان اقبال الولايات المتحدة الأمريكية على صنع القنبلة النيوترونية أمر يشكل غاية في الخطورة على الأمن والسلم الدوليين ، ففي الوقت الذي يجب أن تسخر فيه الولايات المتحدة جهودها لاستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية نجدها تتمادى في انتاج المزيد من الأسلحة النووية الفتاكة وتشجيع الأنظمة العنصرية في كل من جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة على انتاج هذه الأسلحة ، بل وتزودها بالأموال والخبراء والمعدات التقنية اللازمة لصنع الأسلحة النووية ، وهذا يعد تحديا لقرارات المنظمة الدولية ولمبادىء وأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذررية . وان على الدول الكبرى أيضا المسؤوليات الجسام بوضع حد لانتاج الأسلحة النووية والعمل على تسخيرها في الأغراض السلمية ، وعليها عدم عرقلة مساعي الدول النامية للاستفادة من التقنية النووية في الأغراض السلمية .

١٦١ ـ واننا نتطلع الى مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الذي سيعقد في ١٩٨٣ في أن يخرج بنتائج ايجابية هدفها تنمية المجتمعات البشرية وخاصة تنمية اقتصاديات البلدان النامية وارساء قواعد الأمن والسلم الدوليين .

١٦٢ ـ وفي ختام خطابي هذا أود أن أشير باختصار الى موضوع يعتبر هاما بالنسبة لتنمية قدرات الدول النامية في مجال الاستفادة من التطورات التقنية النووية في أغراض التنمية الاقتصادية ألا وهو مسألة تدريب العناصر البشرية من الدول النامية في هذا المجال ، وذلك عن طريق اتاحة الفرصة للعناصر البشرية من الدول النامية للعمل في أمانة الوكالة باعتبار هذا نوعا آخر من أنواع التدريب . ان حصة الدول النامية في أمانة الوكالة تعتبر صغيرة مقارنة بعددها وعدد سكانها الأمر الذي يتطلب اتاحة الفرصة لمواطني البلدان النامية لشغل وظائف بالوكالة وعدم تركها حكرا على أفراد من عدد صغير من الدول المتقدمة .ان هذا يتطلب في نظرنا اعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها عملية التوظيف في الوكالة ، كما أن هناك مسألة أخيرة يود وفدي الاشارة اليها ، وهي تتعلق بأهمية زيادة تمثيل الدول النامية في مجلس محافظي الوكالة باعتبار أن الدول النامية أصبحت تشكل غالبية دول العالم وأصبحت مصالحها عديدة وهامة وحيوية ، مما يتطلب أن تكون ممثلة تمثيلا عادلا في هذه المنظمات والوكالات الدولية .

١٦٣ ـ **السيد نايق (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : في البداية ، ونيابة عن وفد باكستان ، أود أن أشيد اشادة خاصة بالمدير العام المتقاعد للوكالة الدولية للطاقة الذرية اكلوند لخدماته المجيدة في ميدان بناء وادارة الوكالة ولتعزيزه لقضية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية التي أصبحت حيوية بشكل متزايد للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ، وبصفة خاصة في البلدان النامية . ومن الشواهد الحية على اسهام السيد اكلوند البارز في هذا الميدان تطور الوكالة نفسها مع المسؤوليات الواسعة النطاق والفوائد التي تمتد من خلال الوكالة الى العديد من الدول في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية . ولهذا فاننا ننضم الى الآخرين مؤيدين قرار الوكالة بأن تضفي على السيد اكلوند لقب المدير العام الفخري .

١٦٤ ـ كذلك فاننا نرحب بحرارة بتعيين المدير العام الجديد السيد هانز بليكس . ونحن على يقين من أن خبرته الواسعة ومعرفته الفنية سوف تكون من الاضافات القيمة للوكالة في تطورها المستمر وفي قيامها بمسؤولياتها تعزيزا لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بنشاط وفعالية .

١٦٥ ـ ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه للسيد اكلوند لتقديمه الشامل والبليغ للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول أنشطتها لعام ١٩٨٠ . ولقد لاحظ وفدي بارتياح سجل الوكالة من المنجزات في تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ومما يثير ارتياحنا ايضا ان كل الموارد المتاحة للقيام ببرنامج المساعدة التقنية للوكالة عام ١٩٨٠ قد زادت بمقدار ٢٧,٣ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٧٩ . ان المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي للوكالة ، وهي مساعدة سجلت زيادة هائلة بلغت ٤٥ في المائة في عام ١٩٧٩ أمر حميد يستحق الاشادة ويؤكد اعتراف الأمم المتحدة بدور الوكالة ووظائفها في قطاع التنمية . وفي الوقت ذاته ، مع ذلك ، نعرب عن الأسف اذ نجد أن المساهمات الطوعية للبلدان الاعضاء التي التزمت بها ازاء صناديق الوكالة ، لم تف بالهدف المحدد لعام ١٩٨٠ .

١٦٦ ـ ان باكستان مقتنعة بالأهمية المتزايدة للتطبيقات السلمية للطاقة النووية في الجهود الانمائية لعدد كبير ومتزايد من البلدان . وبصفة خاصة من العالم الثالث . ان البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي الذي استكمل دراسته التقنية التي استغرقت سنوات ثلاث في شباط/فبراير ١٩٨٠ ، قد خلص الى أن الطاقة النووية من المتوقع أن يزداد دورها في الوفاء بحاجات العالم من الطاقة وأن التقنية النووية تستطيع بل ويجب أن تكون متاحة على نطاق واسع تحقيقا لهذه الغاية . وفي الوقت نفسه ، اننا نؤمن بأنه سوف يكون هناك توسع مماثل في نطاق الأنشطة والمسؤوليات المعهود بها الى الوكالة التي لها دورهام تلعبه في تعزيز تطبيق الطاقة النووية للاغراض السلمية .

١٦٧ ـ ومن المسؤولية الرئيسية للوكالة تلك المسؤولية التي تكمن في مجال الأمان النووي التي توفر الوكالة بالنسبة لها النظام الوحيد المقبول دوليا فيما يتعلق بنظام الضمانات . ان خبرتنا وتجربتنا توضحان أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن الاعتماد عليها ، هي ضمانات فعالة وتغطي دورة الوقود النووي بأكملها . وعلى مر السنين ، فانها قد طورت التقنيات التكنولوجية فضلا عن اجراءات التنفيذ ، ويمكن أن تطبق الآن على كل نوع من أنواع المرافق والمنشآت النووية . ان نظام الضمانات هذا لابد من حمايته وتعميمه على أساس غير تمييزي . وفي هذا الشأن ، نلاحظ بارتياح عميق ملاحظات السيد اكلوند في بيانه صباح اليوم :

Digitized by UNOG Library

« طوال السنوات الخمس الماضية ، قامت الوكالة بتحليل احصائي تفصيلي وتقييم لفعالية عمليات ضماناتها ، ولم تكتشف الوكالة في أية حالة من الأحوال أية مخالفة توضح تحويلا لكمية كبيرة من المواد الخاضعة للضمانات الى أغراض أخرى . وهكذا خلصت الوكالة الى أن كل هذه المواد قد بقيت في نطاق الأنشطة النووية السلمية أو تم بصورة ملائمة تحديد مصيرها » [الجلسة ٥٠ ، الفقرة ١٨] .

١٦٨ ـ ان الهجوم الاسرائيلي على مفاعل تموز النووي بالقرب من بغداد كان صدمة وقحة للمجتمع الدولي الذي يدعو الى حق كل دولة في أن تتاح لها الفرصة لاستغلال الطاقة النووية للاغراض السلمية . ان المدير العام السيد اكلوند قد وصف هذا الهجوم بحق بأنه هجوم على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها ذاته . والى جانب أنه عدوان بدون استفزاز ، فان الهجوم الاسرائيلي على مفاعل تموز له آثار بعيدة المدى وتؤكد على الحاجة الملحة للحفاظ على نظام ضمانات الوكالة ووضع الطرق والاساليب اللازمة لحماية كل المنشآت النووية للاغراض السلمية . ان التوصية التي تقدم بها السيد اكلوند بتوسيع نطاق البروتوكول الاضافي لعام ١٩٧٧ لاتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ من أجل تعزيز القانون الدولي الذي يحظر الهجمات على كل المنشآت النووية الخاصة بالاغراض السلمية ، انما تستحق بحثنا الجاد .

١٦٩ ـ لقد أيدت باكستان دائما نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفي سياق منشآتها النوية الخاصة ، قدمت كل عون ممكن للوكالة لكي تفي بمسؤولياتها في ميدان الضمانات . ومع ذلك ، في الماضي القريب ، فان برنامج باكستان النووي للاغراض السلمية قد أصبح هدفا لحملة دعائية منسقة ومركزة . لقد قيل إن انشطة « مريبة » قد بدات تظهر في مفاعل باكستان النووي بالقرب من كراتشي وأن « مخالفات واختلالات » قد تم اكتشافها في الموقع . وان هذه مزاعم زائفة تلقي بالشك حتى على كفاءة الوكالة . ان هذه المزاعم التي لا أساس لها في رأينا ، كان يجب أن تفندها الوكالة ذاتها في ضوء تفتيشها على مفاعل كراتشي النووي . ومع ذلك فقد لاحظنا البيان الواضح والقاطع للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والقائل بأن الوكالة لم تكتشف أي تحويل أو أي عمل من أعمال عدم الامتثال لنظام ضماناتها .

١٧٠ ـ ان مفاعلي كراتشي النووي المعروف باسم « كانوب » قد تم التفتيش عليه بصفة منتظمة من جانب مفتشي ضمانات الوكالة وخلال السنوات العشر الماضية تم التفتيش عليه ٦٢ مرة وقد شهدت الوكالة في كل مناسبة « بأن التفتيش لم يكشف أي ابتعاد عن شروط اتفاق الضمانات التي يغطي التسهيلات والمواد المعنية » . كما لم تحدث حالة واحدة لعدم الامتثال أو للابتعاد عن الشروط المعنية . وفي أوائل هذا العام ، وبالتحديد في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، رفع المدير العام تقريرا الى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذكر فيه أنه قد تم اجراء جرد كامل لجميع الوقود المشع من جانب فريق التفتيش التابع للوكالة وأن النتائج مرضية ، بل أكثر من ذلك فقد أعلن أن الجانب الباكستاني قد تعاون تعاونا وثيقا مع الوكالة خلال عملية التفتيش . وقد تم التأكيد على هذا الموقف مرة أخرى من جانب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

١٧١ ـ ومرة أخرى ، أود أن أعلن أن باكستان تشعر بالفخر لأنها نفذت تماما التزاماتها الخاصة بالضمانات وسوف تواصل احترام جميع تعهداتها بالنسبة لضمانات الأمن . ولذا ، فان التخمينات الخاصة بتحويل الوقود المشع من « كانوب » لا أساس لها على الاطلاق ، وهي مضللة وتتعارض مع البيانات الرسمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وما توصلت اليه هذه الوكالة .

١٧٢ ـ كما أود أيضا أن أشير الى أن باكستان كانت من أوائل البلدان القليلة التي استجابت على نحو طيب للمقترحات الجديدة التي تقدم بها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في بيانه الأخير الخاص بالحاجة الى تعزيز معدات الرقابة القائمة حاليا بأجهزة لا يزال يجري تطويرها .

١٧٣ ـ ووفقا لما ذكرته الوكالة ، فان هذه المقترحات ترمي الى تحسين تدابير الضمانات . ورغم أن المقترحات الجديدة تخرج من نطاق اتفاقاتنا الحالية مع الوكالة ، الا أننا قد وافقنا على اجراء مناقشات بشأنها على مستوى الخبراء . ومن الواضح ، اننا لا يمكن أن نقبل تقديما منفردا لأية تدابير من جانب الوكالة لم يتم الاتفاق عليها خلال المفاوضات .

١٧٤ ـ وعلى وجه التحديد ، فان المقترحات الجديدة لتحسين نظام الضمانات لمفاعل كراتشي النووي والاستجابة المبدئية من جانب باكستان لها ، يمكن أن تلخص على النحو التالي :

١٧٥ ـ أولا ، اقتراح وضع كاميرا اضافية في خليج الوقود المستهلك واعادة توزيع الكاميرات الموجودة حاليا في مفاعل كراتشي النووي وطبقا لاتفاقاتنا مع الوكالة يوجد جهاز تصوير للرقابة في المنطقة المقترحة وهما يغطيان المنطقة بأكملها على نحو مرض . وبالاضافة الى هذين الجهازين . فقد وافقنا فعلا على وضع نظام تليفزيون فيديو في « كانوب » لاغراض الاختبار . وهذا النظام بالذات ـ الذي تم انشاؤه فعلا ـ يتجاوز شروط الاتفاق الحالي . ونحن على استعداد للمزيد من البحث والقيام بمناقشات على مستوى الخبراء من أجل اعادة توزيع الكاميرات الموجودة .

١٧٦ ـ ثانيا ، اقتراح إعادة توزيع الكاميرات الحالية الموجودة في خليج مكافحة التلوث ، وقد أعربنا عن رغبتنا واستعدادنا لمناقشة تفاصيل الاقتراح .

١٧٧ ـ ثالثا ، الاقتراح الخاص بوضع مجموعتين من الكاميرات وتحسين نظام الرصد في جهاز صيانة أجهزة الوقود ، ورغم اننا لا نرى أي تبرير لهذا الاقتراح الذي يخرج ايضا عن نطاق الاتفاقات الحالية الا اننا على استعداد لبحثه ما دامت الترتيبات الجديدة لا تتداخل مع التشغيل العادي للمفاعل .

١٧٨ ـ رابعا ، في حالة وجود صعوبات بالنسبة لتحميض الأفلام يقترح تحويل الافلام المكشوفة للطبع والتقييم في فيينا . وبالنسبة لتحميض الافلام وطبعها فقد قدمنا بالفعل تسهيلات الغرف المظلمة لتحميض الافلام في « كانوب » ، وهذا الترتيب يعمل بشكل مرض . ووفقا للاتفاقات الحالية مع الوكالة ، فان الافلام المكشوفة يجب ألا تزال من مفاعل « كانوب » وأية ترتيبات تتعارض مع هذا الاتفاق يجب التفاوض بشأنها .

١٧٩ ـ خامسا ، اقتراح تطبيق نظام تحت مائي لإحكام غلق حاويات الوقود المستهلك ، ونحن نرى أن هذا النظام سوف يتدخل مع التشغيل اليومي المرفق وسوف يزيد من مشكلات التآكل في مكان التخزين مما يؤدي الى مشاكل وأخطار تتعلق بالسلامة . وعند بحث هذا الاقتراح ، فاننا لا يمكننا أن نتجاهل مشكلة التلوث الاشعاعي التي أثارت قلقا عميقا في العالم المتقدم .

Digitized by UNOG Library

١٨٠ ـ وأخيرا ، اقتراح تركيب عدادات للمخرجات والمدخلات ، ونحن على استعداد لبحث وضع مثل هذه الاجهزة الخاصة بالرصد في ضوء اتفاقاتنا مع الوكالة .

١٨١ ـ ولقد تحدثت بحرية عن بعض التفاصيل الفنية فيما يتعلق بما يسمى بالمخالفات أو بعض الانشطة المريبة التي يقال انها لوحظت في مفاعل كراتشي النووي . وكما هو واضح من ردنا المبدئي ، فان باكستان على استعداد لاجراء مناقشات تفصيلية مع خبراء الوكالة للوصول الى اتفاقات متبادلة حول المقترحات الجديدة التي تقدمت بها الوكالة وفقا لاحكام الاتفاقات الحالية . ومع ذلك ، فاننا نؤمن بأن نظام الضمانات الحالي للوكالة يوفر لها مرونة كافية لاستعاضة واحلال أية معدات أو أدوات متى أصبحت الاجهزة الجديدة متاحة .

١٨٢ ـ ولقد أعلن أن المقترحات الجديدة من جانب الوكالة قائمة على أساس تقييم لنظام ضمانات « كانوب » في ظل الموقف الذي نشأ منذ شحن المفاعل بوقود ينتج في باكستان . ولابد لي أن أذكر أن باكستان قد اضطرت الى تطوير صناعة الوقود من مصادر محلية بعد أن قطعت موارد الوقود بشكل منفرد من جانب كندا ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، مما أدى الى جعل مفاعل كراتشي غير قابل للعمل . ولكن انشاء مصنع تصنيع الوقود الجديد لم يكن سرا . فقد تم اصدار اعلان عام بشأن استكماله في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، وبعد ذلك تم رفع تقرير بشأنه الى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ثم قامت الوكالة بجرد كامل للوقود المشع في مفاعل كراتشي النووي بالتعاون التام مع الجانب الباكستاني . ان تفتيشات الوكالة التالية تأخذ في الاعتبار تماما جرد الوقود المحلي .

١٨٣ ـ ان التزام باكستان بعدم الانتشار النووي ، مسألة مسجلة ومعروفة ، فلقد أعلنت حكومة باكستان مرارا وتكرارا ان برنامجها النووي مكرس للتنمية التقنية والصناعية والاقتصادية للبلاد . كما دعت باكستان ايضا دوما الى تعزيز نظام عدم الانتشار ليس على أساس عالمي فحسب ، وانما أيضا في منطقتنا ، مثل اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا . وتحقيقا لهذه الغاية ، تقدمت باكستان بعدة مقترحات بما فيها اعلان مشترك من جانب دول المنطقة لعدم حيازة الاسلحة النووية والتفتيش الثنائي المتبادل على المنشآت النووية في مختلف البلدان .

١٨٤ ـ ان الاهتمام بعدم الانتشار النووي يجب ألا يكون من الأمور التي تؤخذ ضد الحق الأساسي للبلدان النامية للاستفادة من التقنية النووية للأغراض السلمية على أساس عالمي وغير تمييزي . وعلاوة على ذلك ، فاننا نؤمن بأن الانتشار النووي لا يمكن أن يمنع بوضع قيود منفردة على امكانية الوصول الى التقنية النووية ، بل يمكن أن يتحقق من خلال توافق آراء سياسي حقيقي ، يضم البلدان النووية وغير النووية ، كما طالبت بذلك الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح [انظر القرار د إ ـ ٢/١٠] . ولهذا السبب ، فقد رحبت باكستان بتشكيل اللجنة التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ضمانات الامداد والتي في رأينا يمكن أن تكون محفلا مفيدا لحوار بناء بين الموردين والمتلقين . ان تعزيز التعاون النووي للاغراض السلمية على أساس عالمي غير تمييزي والتقدم في نزع السلاح النووي وضمانات الأمن بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، كلها عناصر أساسية بالنسبة لتوافق الآراء حول عدم الانتشار النووي . وتود باكستان أن تسهم بفعالية في تطوير مثل هذا التوافق في الآراء . وبنفس الروح ستواصل باكستان توفير دعمها الكامل لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعاونها الكامل مع الوكالة في الوفاء بالتزاماتها تجاه ضمان الأمان النووي .

١٨٥ ـ وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي اتقدم ببعض الملاحظات الموجزة حول القرارين *A/36/L.10* و*L.11* . ان باكستان هي احدى الدول مقدمي مشروع القرار *A/36/L.11* المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية المقرر عقده في عام ١٩٨٣ . اننا نولي أهمية بالغة للحاجة الى اعداد مناسب لهذا المؤتمر . ان مشروع القرار قد أكد تماما على هذه الحتمية ، ويؤكد أيضا على المبادىء التي يجب أن توجه عملية التحضير لهذا المؤتمر ، تلك المبادىء هي أولا ، ان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكثير من الدول ؛ ثانيا ، ان جميع الدول لها الحق ـ طبقا لمبدأ المساواة في السيادة ـ في أن تطوير برامجها فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية بما ينسجم مع أولوياتها ومصالحها وحاجاتها ؛ ثالثا ، ان جميع الدول دون تمييز يجب أن تتاح لها الفرصة وأن تكون حرة في حيازة التكنولوجيا والمعدات والمواد اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، واخيرا ، فان التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يجب أن يكون بموجب ضمانات دولية مناسبة ومتفق عليها ، تطبق من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس غير تمييزي ، من أجل ان تمنع بشكل فعال انتشار الأسلحة النووية .

١٨٦ ـ اننا نشارك أيضا رأي مقدمي مشروع القرار الآخرين الذين يرون أن موضوع المؤتمر يستحق البحث كبند مستقل في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

١٨٧ ـ لقد لاحظنا باهتمام ما تضمنه مشروع القرار *A/36/L.10* الذي يتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان مشروع هذا القرار يلقي الضوء بشكل محدد على أهمية دور الوكالة في ادخال الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وأيضا في تطبيق العلم والتكنولوجيا النووية وخاصة في مجالات الزراعة والطب والصناعة في البلدان النامية . كذلك فان مشروع القرار قد لاحظ مع الارتياح الجهود العديدة المستمرة للوكالة وفاء منها بالتزاماتها بموجب نظامها الأساسي . ان مشروع القرار يطالب أيضا ـ بموجب نظامها الأساسي ـ بتأييد جهود الوكالة تعزيزا لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وتحسينا لفعالية نظام الضمانات وتدعيما للسلامة في مجال الطاقة النووية . ومع ذلك فان هذه الجهود يجب متابعتها في اطار المبادىء ذات الصلة المعترف بها دوليا .

١٨٨ ـ وفي الختام ، أود أن أقول ان السيد اكلوند قد قدم على نحو غاية في البلاغة الأخطار وكذلك الآمال التي يتيحها العصر النووي للانسان . لقد حدد في تقريره وفي بيانه قلقه العميق ازاء سباق التسلح النووي المتصاعد ، وايمانه الراسخ بالدور السلمي للطاقة النووية . اننا نشاركه تماما قلقه وايمانه ونأمل في أن الشخصيات البارزة مثله سوف تواصل بذل نفوذها الأدبي بالنسبة للجهود الدولية من أجل نزع السلاح النووي ، ومن أجل اخضاع الطاقة النووية لصالح الحضارة الانسانية .

١٨٩ ـ **السيد موسى** (مصر) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : أود أولا أن أعبر عن تقدير وفد بلادي للسيد سيغفارد اكلوند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لبيانه الهام ، في الجلسة ٥٠ ،

Digitized by UNOG Library

الذي قدم فيه التقرير السنوي للوكالة عن انشطتها خلال عام ١٩٨٠ . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أوجه تحية خاصة للسيد اكلوند على جهوده المخلصة التي لا تكل طوال العشرين عاما الماضية في المساعدة على تطوير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى مؤسسة تحظى بتقدير واحترام المجتمع الدولي .

١٩٠ ـ من المسلم به عالميا أن الطاقة هي عنصر أساسي في عملية التنمية والتقدم . ومع التحول الى أنماط الانتاج التي تتطلب استخداما مكثفا لرؤوس الأموال الصغيرة ، أصبحت الطاقة أكثر أهمية ، حتى بالنسبة للبلدان المتقدمة ، حيث نجد أن أنماط الانتاج التي تتطلب استخداما مكثفا من اليد العاملة مازالت سائدة بشكل أكبر ، وان الاتجاه الى انماط الانتاج التي تتطلب استخداما مكثفا لرؤوس الأموال ، ليس فقط في القطاع الاقتصادي الحديث ، ولكن في القطاعات التقليدية أيضا ، قد أصبح حقيقة واقعة . ان مثل هذا التطور في حد ذاته قد أدى الى اضطرابات في اقتصاديات البلدان النامية ويزداد خطورة لندرة موارد الطاقة في البلدان النامية واعتمادها على تكنولوجيا البلدان المتقدمة .

١٩١ ـ ان الطاقة النووية تتيح أفضل حل قابل للتطبيق على المدى القصير لازمات الطاقة بالنسبة لجميع الدول بغض النظر عن المرحلة التي بلغتها من التنمية . ان البلدان النامية لم تكن محظوظة لأن الموارد التكنولوجية اللازمة لانتاج الطاقة النووية غير متوفرة لديها ، بسبب افتقارها الى الموارد المالية والتكنولوجية المطلوبة وكذلك بسبب بعض الممارسات التقييدية التي كانت تعوق التعاون الدولي في هذا الميدان . وفي هذا الخصوص بالذات نجد ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتعين عليها أن تلعب دورا هاما . ويجب أن يكون هناك توازن فيما بين ضمان الحصول على الطاقة النووية من جانب جميع الدول ، والحاجة الى الحد من انتشار الأسلحة النووية . ان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد فعلت حسنا بتعهدها بعدم حيازتها للأسلحة النووية ، في حين ان الدول الحائزة للأسلحة النووية عليها أن تكون على مستوى التزاماتها بالكف عن الانتشار الرأسي ، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان توفير الفوائد المستمدة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أساس غير تمييزي .

١٩٢ ـ اننا نعتقد انه قد حان الوقت للدول الحائزة للأسلحة النووية اذا ما ارادت لنظام معاهدة عدم الانتشار ان يكون فعالا ، أن تعمل باخلاص على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة . وعليها أن تتخذ التدابير الفعالة للحد من سباق التسلح النووي ، وفي نفس الوقت ان تشجع بطريقة محددة ، التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

١٩٣ ـ ومنذ انشائها ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد لعبت دورا أساسيا في الحد من انتشار الأسلحة النووية عن طريق نظام الضمانات الخاص بها ، وكعامل منشط لتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . اننا نأمل في أن تواصل الوكالة مستقبلا الاضطلاع بهذا الدور الهام بفعالية . ان وفد بلادي يؤيد تماما نظام الضمانات ويود أن يحترم احتراما جازما ، وان يطبق على نطاق واسع . اننا نولي أهمية مماثلة لدور الوكالة في مجال التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وفي هذا الصدد ، نود أن نسجل ارتياحنا لأن مسألة ضمانات الإمداد قد أصبحت محط اهتمام الوكالة . ونأمل في ان اللجنة المنشأة حديثا بشأن ضمانات الإمداد عن طريق الحوار البناء بين البلدان الموردة والبلدان المتلقية سوف تتوصل الى حلول تتعلق باستعادة الثقة ، وتوسع من نطاق استخدام الطاقة النوية وذلك لحل الازمة العالمية للطاقة .

١٩٤ ـ وثمة جانب آخر لدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية هو المساعدة التقنية . ان وفد بلادي يعتبر ان برنامج المساعدة التقنية للوكالة حيوي في سعي البلدان النامية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

١٩٥ ـ ولهذا السبب فنحن نشعر بالقلق بالنسبة الى حجم البرنامج فيما يتعلق بالمتطلبات المتزايدة للبلدان النامية . كما نشعر بالقلق أيضا لأن مثل هذا البرنامج مازال يمول من موارد خارج الميزانية ونود أن نرى برنامج المساعدة التقنية وقد أصبح جزءا من الميزانية العادية للوكالة . ونعتقد أن هذا سيحقق الاستقرار المطلوب للوكالة لكي تقيم برنامجا على المدى الطويل يتفق مع احتياجات البلدان النامية بطريقة أفضل .

١٩٦ ـ ان البلدان النامية لها مصلحة كبيرة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولذلك فمن الملائم ان يزداد تمثيلها في مجلس محافظي الوكالة وكذلك في امانتها وخاصة في مجال المفتشين .

١٩٧ ـ ان التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية سيدخل مرحلة جديدة عند عقد المؤتمر المكرس لهذا الموضوع ، وان مصر كعضو في اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر لن تألوا جهدا لضمان الاعداد الملائم للمؤتمر . ولتحقيق هذا الهدف ، فمن رأينا أن على اللجنة التحضيرية ان تجتمع مرتين خلال عام ١٩٨٢ حتى تضطلع بالاعدادات الاساسية بما في ذلك اعداد مشروع اعلان وبرنامج عمل يوافق عليهما المؤتمر . ومن رأي وفد بلادي أيضا ان الاعداد للمؤتمر وكذلك المؤتمر نفسه ، يجب أن يسترشدا بالمبادىء الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ اذا أردنا للمؤتمر أن يقوم بدوره بفعالية في تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

١٩٨ ـ وفي مواجهة الحاجة الملحة لوضع برنامج للطاقة على المدى الطويل لاستمرار التنمية الاقتصادية ، فان مصر قد بدأت في برنامج الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة ، ولتحقيق هذا الهدف فقد صدقنا على معاهدة عدم الانتشار في شباط/فبراير من هذا العام وعقدنا اتفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/يونيه من هذا العام ايضا . كما عقدنا اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان للتعاون في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ولذلك فاننا نتطلع بأمل الى مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ونأمل أن يسفر المؤتمر عن نظام يحكم بطريقة بناءة منصفة التعاون الدولي في هذا الميدان .

١٩٩ ـ ان مصر قد شاركت في تقديم مشروع القرار *A/36/L.11* ، ونأمل في أن يلقى هذا المشروع تأييدا عريضا وذلك لصالح استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مستقبلا ولصالح الجميع . وفي الوقت ذاته ، فاننا نعتبر مشروع القرار *A/36/L.10* مشروعا يمكن أن تتم الموافقة عليه ايضا رغم انه لا يتضمن الكثير من النقاط ذات الأهمية للبلدان النامية ، ولكننا نأمل في ان احتياجات هذه البلدان سوف تلبى في المستقبل القريب جدا ، كما تأكد في المناقشة التي دارت اليوم ، وكذلك كما سيتأكد في

Digitized by UNOG Library

المؤتمر العالمي المزمع عقده في عام ١٩٨٣ .

٢٠٠ ـ **السيد سيلوفيك** (يوغوسلافيا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : لقد درسنا بعناية التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أنشطتها في عام ١٩٨٠ ، وان بيان السيد اكلوند المدير العام للوكالة قد أسهم في تفهم أفضل للقضايا الهامة الواردة في هذا التقرير .

٢٠١ ـ وكما اتيح لوفدي أن يعرب عن وجهات نظره بشأن التقرير الخاص باللجنة التحضيرية عند تقديم مشروع القرار A/36/L.11 في الجلسة ٥٠ ، فانني سوف اقتصر الآن على بعض التعليقات بشأن تقرير الوكالة .

٢٠٢ ـ وأود في البداية أن أحيي وان أعرب عن عظيم امتنان وفدي للسيد سيغفارد اكلوند على ادائه الممتاز وجهوده المتواصلة خلال عشرين عاما أمضاها كمدير عام للوكالة . اننا نرجو له كل خير في المستقبل ، كما نقدم لخلفه السيد بليكس تهانينا وتمنياتنا الطيبة .

٢٠٣ ـ ان بلادي كسائر الدول الأخرى اليوم وخاصة النامية منها ، تعلق أهمية كبرى على القضايا الخاصة بتنمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعلى القضاء على جميع المشاكل التي تعوق تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال . وكعضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعضو في مجلس محافظي هذه الوكالة خلال السنتين الماضيتين ، فان يوغوسلافيا قد أسهمت بكل ما تستطيع في عمل الوكالة . اننا نؤيد أنشطة الوكالة ولا سيما الأنشطة الموجهة لتعزيز استخدم الطاقة النووية في الأغراض السلمية ولمساعدة البلدان النامية في الاسراع في تطوير برامج الطاقة النووية فيها بهدف تحقيق مطالب الطاقة الملحة والعاجلة اللازمة لتنميتها .

٢٠٤ ـ ان التعاون في جميع المجالات بين الوكالة ويوغوسلافيا كان دائما مثمرا ومفيدا . اننا ندين للوكالة بالمساعدة التقنية التي قدمتها خلال بناء أول محطة نووية يوغوسلافية ، ونأمل في أن يستمر هذا التعاون بنجاح في المستقبل .

٢٠٥ ـ وبهذه المناسبة أود أن أهنىء المدير العام وامانة الوكالة للعمل الذي انجزاه في عام ١٩٨٠ والذي تضمن التقرير نتائجه . وباستعراض جميع أنشطة الوكالة في العام الماضي ، فان التقرير يشير بوضوح الى الاهمية المتزايدة لاستعمال الطاقة النووية في كثير من مجالات النشاط الانساني والى المشاكل المتصلة بذلك وطرق حلها .

٢٠٦ ـ وكما حدث في السنوات الماضية ، فان التقرير يشير الى ان الانتشار المتزايد للطاقة النووية هو أمر ضروري لرفاهية اقتصاد جميع الدول في المتسقبل وخاصة الدول النامية . ان أزمة الطاقة الحالية تجعل هذه الحقيقة أمرا ملحا . وتحقيقا لهذا الغرض ، فانه من الأهمية بمكان أن نكرس عناية دائمة لمسألة الأمان النووي الواردة في برنامج عمل الوكالة . وفي هذا الصدد ، فان حدثا هاما قد وقع عام ١٩٨٠ ، وهو دعوة الوكالة لعقد المؤتمر الدولي المعني بالقضايا الحالية المتعلقة بالأمان في محطات الطاقة النووية في ستكهولم والذي انتهى الى أنه ليس هناك أي عامل متصل بالأمان يقيد استخدام وتنيمة الطاقة النووية . كما أشار المؤتمر في الوقت نفسه الى أهمية تحسين تدريب العاملين ومعدات الرقابة ، وهذا ما نوافق عليه تماما .

٢٠٧ ـ ويمكننا أن نخلص من التقرير أن الوكالة كانت نشطة في مجال المراقبة في ١٩٨٠ ، وأنه كانت هناك زيادة في عدد البلدان التي وافقت على اجراءات الضمانات . ومن ناحية المبدأ ، فاننا نؤيد كل الجهود التي تعمل على وضع كل المرافق النووية دون استثناء تحت ضمانات الوكالة حيث أن ذلك هو السبيل الوحيد حتى نمنع ونحول دون الشكوك التي لها ما يبررها أو التي ليس لها ما يبررها ، والخاصة بتطوير البرامج النووية لأغراض عسكرية في عدد من البلدان . وهناك مؤشرات عن القدرة النووية للنظامين العدوانيين لجنوب افريقيا واسرائيل ، تدعو الى بذل جهود أخرى في هذا الاتجاه . ومن ناحية أخرى ، فان نظام الضمانات لا يمكن أن يقبل على نطاق أوسع إلا اذا كان قائما على أساس غير تمييزي وبشكل متفق عليه دوليا . ان الجهود لمنع انتشار الأسلحة النووية يجب ألا تستخدم كعذر لانكار حق الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها لأغراض سلمية . هذا هو أهم دور يمكن للوكالة أن تقوم به لمعالجة كل التدابير الخاصة بالضمانات والأحكام المتعلقة بها .

٢٠٨ ـ وللأسف فان الأحداث المعروفة جيدا والتي وقعت في حزيران/يونيه من هذا العام ، قد سببت تهديدا خطيرا لنظام الضمانات للوكالة وأضعفت الثقة في هذا النظام . ان الهجوم العسكري الاسرائيلي على المفاعل النووي في العراق لا يعتبر عملا عدوانيا أدينت اسرائيل عليه من قبل المجتمع الدولي بأكمله فحسب ، بل أنه يعتبر أيضا هجوما على نظام ضمانات الوكالة وعلى نظام التعاون الدولي والثقة بصورة عامة .

٢٠٩ ـ ان بلدي يعلق أهمية كبرى على انشاء اللجنة الخاصة بضمانات الإمداد ، ويعتبر أن المسائل التي تقوم بدراستها ، وهي الوسائل التي يمكن بواسطتها تزويد الدول بالمواد والمعدات والتكنولوجيا النووية على أسس يمكن ضمانها على المدى الطويل ويمكن التنبؤ بها ، لها أهمية كبرى لتعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية . ونأمل أن تتوصل اللجنة الى نتائج هامة في أقرب فرصة .

٢١٠ ـ ان مشكلة المساعدة التقنية هي بالنسبة للدول النامية من أهم أوجه أنشطة الوكالة . فبالنسبة لهذه البلدان ، فان العلاقة بين المساعدة التقنية من ناحية والنشاطات التنظيمية للوكالة من ناحية أخرى ليست مرضية حتى الآن . اننا نؤيد جهود الوكالة لتحقيق قدر أكبر من امكانية التنبؤ بالموارد اللازمة للمساعدة التقنية عن طريق تخطيط مواردها المالية على المدى الطويل وبذلك تمكن البلدان المتلقية من وضع خططها مقدما . ونحن نتوقع أن الاقتراحات المبررة والمقدمة من البلدان النامية لادراج الاعتمادات الخاصة بالمساعدة التقنية في الميزانية العادية للوكالة سوف تقبل في النهاية ، وأن هذه الاعتمادات سوف تكون على مستوى نفقات الوكالة الخاصة بتدابير الضمانات .

٢١١ ـ ان يوغوسلافيا تؤيد بقوة الطلب الخاص بتصحيح التفاوت القائم حاليا في التمثيل الاقليمي لأعضاء مجلس محافظي الوكالة والذي سوف يؤدي الى زيادة تمثيل البلدان النامية فيه . ونحن نؤيد ايضا الطلب الخاص بزيادة تمثيل البلدان النامية في أمانة الوكالة ، ولا سيما في الوظائف الكبرى حيث نشعر بالتفاوت في هذه الوظائف .

٢١٢ ـ وفي الختام ، أود أن أعرب عن تقديرنا لعمل الوكالة والنتائج التي تحققت . وأملنا أن تزيد الوكالة في المستقبل من جهودها لا سيما في مجال تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في العالم .

Digitized by UNOG Library

٢١٣ ـ **السيد منزيس** (كندا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : ان بيان المدير العام في الجلسة ٥٠ ركز اهتمام الجمعية العامة بطريقة واضحة على العديد من الأنشطة الواردة في التقرير السنوي للوكالة . ان المدير العام وأمانة الوكالة يستحقان التهنئة على استمرار اسهامها واخلاصها لزيادة فعالية الوكالة وبرامجها .

٢١٤ ـ ويسلم التقرير بالدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب نظامها الأساسي لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ويركز على أهمية مسؤولياتها العديدة وخاصة في مجالات المساعدة التقنية والضمانات والأمان النووي . ونلاحظ أن اللجنة الخاصة بضمانات الإمداد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تجتمع هذا الأسبوع في فيينا ، ونأمل في أن التقدم في عملها سوف يسهم في نجاح مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٨٣ لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

٢١٥ ـ والوكالة مكلفة بمهمة الاسراع بخطى اسهام الطاقة النووية وتوسيع نطاق هذا الاسهام للسلام والتقدم الصحي والرخاء في كل أنحاء العالم . ويسر كندا أن تلاحظ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مشروعات تهدف الى احداث أثر اقتصادي واجتماعي كبير . وقد لاحظنا مع الارتياح أن المساعدة التقنية المتقدمة من الوكالة للبلدان النامية ازدادت مرة أخرى بصورة كبيرة .

٢١٦ ـ وتعتبر كندا أن عمليات الضمانات الخاصة بالوكالة حيوية لتعزيز نظام دولي فعال متفق عليه لعدم الانتشار ، وسوف تواصل تأييد هذه الجهود بقوة . ونرحب بالنتيجة ، وهي أنه مرة أخرى في ١٩٨٠ فان المواد النووية الواقعة تحت ضمانات الوكالة « اقتصرت على أنشطة نووية سلمية أو على أنشطة أخرى مناسبة خصصت لها »[٨] . ومع كل ، فاذا كنا نريد الابقاء على الثقة في مثل هذه النتائج ، فعلى الوكالة أن تواصل تحسين فعالية ضماناتها مع ايلاء اعتبار لأحداث الانجازات التكنولوجية .

٢١٧ ـ وفي الختام ، أود أن أردد التحيات الموجهة للسيد اكلوند والتمنيات الطيبة المقدمة لخلفه السيد بليكس . ان الوكالة تواجه تحديات كبيرة ولكنها تستطيع أن تعتمد على استمرار تأييد كندا الكامل .

٢١٨ ـ **السيد ليدغارد** (السويد) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : يقال عادة ان للوكالة الدولية للطاقة الذرية ثلاثة ميادين من الأنشطة يمكن أن تسمى « الضمانات » و « التعاون التقني » و « الامان النووي » .

٢١٩ ـ أولها ، وهو الضمانات ، وتعني ضمان أن الطاقة النووية سوف تستخدم فقط لأغراض سلمية ويسعدني أن ألاحظ أن التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٨٠ ، كما كان الحال في السنوات السابقة ، يؤكد أن المواد النووية الخاضعة لضمانات الوكالة اقتصرت على الأنشطة السلمية النووية . وفي الوقت ذاته ، فاننا ندرج جيدا ، مع ذلك ، أن نظام عدم الانتشار الذي يدعمه ونظام الضمانات ، لا يخلو من مشكلات سياسية خطيرة . والعكس في الواقع هو الصحيح .

٢٢٠ ـ ففي حزيران/يونيه من هذا العام فان نظام الضمانات قد تم تحديه من جانب بلد لا يخضع أنشطته النووية للضمانات الدولية . ان القاذفات الاسرائيلية حينما هاجمت مفاعل البحوث في بغداد ، لم يكن هذا عملا من أعمال العدوان غير المشروع فحسب ، ولكنه كان أيضا تعبيرا عن الافتقار الى الثقة في نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبطبيعة الحال فان بلدي لا يمكن أن يقبل مثل هذا الاجراء ، ولا يقبل الزعم بأن نظام الضمانات يقم بالمهام المنوطة به . ان رد الفعل الطبيعي هو أن نسأل أنفسنا ماذا نستطيع أن نفعله أكثر من هذا لتحسين فعالية النظام . ان السويد تؤيد بالكامل نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى استعداد للمشاركة بنشاط في كل الجهود التي يمكن أن تؤدي الى تعزيز النظام والى ضمانات اضافية ضد انتشار الأسلحة النووية .

٢٢١ ـ ان خطوة في مثل هذا الاتجاه قد سبق من قبل تحديدها عدة مرات ، ألا وهي تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل المنشآت النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وكذلك المنشآت المدنية في الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا يوجد سبب قوي لعدم قبول هذه الضمانات ذات المدى الكامل . وقد سبق أن ذكرت اسرائيل كأحد البلدان التي لا تشارك بطريقة فعالة انتشار الأسلحة النووية ، وسوف ينطوي ذلك دون شك على مخاطر ضخمة للسلام الاقليمي والدولي ، فمن الاهمية الحيوية أن تتخذ الدول غير الحائزة للأسلحة النووية خطوات لادخال ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل المواد النووية التي في حوزتها .

٢٢٢ ـ والخطوة الأخرى التي لها أثر خاص على الهجوم على المفاعل العراقي هي منع الهجمات العسكرية على المنشآت النووية المدنية . وان البروتوكول الاضافي لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان في النزاعات المسلحة ، يتضمن قيودا على الهجمات العسكرية على محطات الطاقة النووية . ولقد تم التصديق على هذا البروتوكول من جانب ٢٠ دولة . وان الهجوم الذي وقع في حزيران/يونيه يوضح بجلاء أهمية هذا البروتوكول والحاجة الى تأييد أوسع . واقترحت حكومة بلادي مد الحظر الى مشروع الاتفاقية الدولية الخاصة بحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية التي تبحثها الآن لجنة نزع السلاح . ولقد لقى المقترح تأييدا كبيرا ونأمل في أن يصبح قريبا أساسا لاجراءات ايجابية .

٢٢٣ ـ أنتقل الآن الى المجال الأساسي الثاني لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ألا وهو مجال التعاون التقني ، وسأقصر حديثي على الاعراب عن الارتياح لنتيجة المحادثات غير الرسمية حول هذا الموضوع في المؤتمر العام الذي عقد مؤخرا للوكالة . ان كل أعضاء الوكالة يدركون جيدا الآن الاهمية التي يجب أن تعلق على هذه المهمة والحاجة الى التمويل الملائم الذي يمكن التنبؤ به . ومن أجل تمويل برنامج التعاون التقني ، وكذلك الميزانية العادية ، طبقت الوكالة طرق التخطيط متوسط المدى الارشادي . وهذه الأساليب تشكل أساسا طيبا لاحراز مزيد من التقدم في هذا المجال .

٢٢٤ ـ وأود أن أعبر عن تأييد حكومة بلدي للمقترحات الخاصة بدور ممتد للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الموارد البديلة للتزود بالطاقة . وان مركزا للبحوث في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يسهم نحو تطوير تكنولوجيا جديدة في هذا المجال ، وهو ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية كما أكد على ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المعقود في نيروبي في الفترة من ١٠ الى ٢١ آب/أغسطس ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

٢٢٥ ـ ان النشاط الأساسي الثالث للوكالة الدولية للطاقة الذرية يتعلق بالأمان النووي . ويرحب بلدي بحرارة لأن الوكالة تعطي مزيدا من الاهتمام لهذا الموضوع ذي الأهمية الأساسية ، والذي يجب أن يبحث بطريقة ملائمة اذا أردنا للطاقة النووية أن تلعب دورا هاما في حل أزمة الطاقة العالمية . ان السويد خلال الفترة التي شملها التقرير السنوي استضافت المؤتمر الدولي المعني بالقضايا الحالية المتعلقة بالأمان في محطات الطاقة النووية . وان بلدي على استعداد أيضا مستقبلا لأن يلعب دورا نشطا في هذا المجال .

٢٢٦ ـ ان للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا ذا أهمية أساسية في الجهود المتعددة الأطراف لتوفير الطاقة النووية للأغراض السلمية لكل الأمم في العالم . ان انشاء لجنة معنية بضمانات الامداد وفريق الخبراء المعني بالخزن الدولي للبلوتونيوم وفريق الخبراء المعني بالوسائل الدولية لتصريف الوقود المستهلك هي أمثلة تدل على حيوية الوكالة ووجودها النشط في مجالات مهمة من أجل مزيد من تنمية قدرة الطاقة النووية فيما يتعلق بكل نواحي دورة الوقود .

٢٢٧ ـ ان هذا النجاح يرجع ، الى حد كبير ، الى السيد سيغفارد اكلوند ، مدير عام الوكالة لمدة ٢٠ عاما . وبمساعدة موظفيه الخبراء ، فقد توصل الى مكانة لا يمكن تحديها للوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها المنظمة الدولية الوحيدة المسؤولة عن تعزيز وضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وخلال السنوات العديدة لخدمته الدولية ، أثبت السيد اكلوند نفسه كمدير ماهر لوكالة كبيرة ودبلوماسي محنك تتفق قدراته مع الحقائق السياسية التي يتعين عليه في ظلها أن يوجه أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٢٢٨ ـ وأخيرا أود القول بأن بلدي يشعر بالشرف العميق لعبارات التقدير الكثيرة التي تم الاعراب عنها اليوم لمواطني السيد اكلوند على خدماته الممتازة كموظف مدني دولي .

٢٢٩ ـ **السيد سمرهايز (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاوروبي ، أود أن أتوجه بالشكر الى السيد اكلوند على تقريره المثير للاهتمام وهو التقرير السنوي الخاص بأعمال الوكالة في عام ١٩٨٠ ، وللعرض الممتاز الذي قدمه الينا حول تطور الوكالة واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية خلال العشرين عاما الماضية التي كان فيها مديرا عاما لهذه الوكالة . وأود الآن أن أعقب على بعض من القضايا الجارية التي يغطيها التقرير السنوي .

٢٣٠ ـ ان الدول العشر أيدت تماما الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مهامها الكبرى الخاصة بتعزيز استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية بينما في الوقت ذاته تحاول ابعاد مثل هذا الاستعمال عن أخطاء انتشار الأسلحة النووية . ونحن نرى أن التوفر المستمر والكافي للطاقة أمر لا غنى عنه بالنسبة لرخاء الانسان اقتصاديا في المستقبل . ونأمل أن الطاقة النووية ، الى جانب الموارد الاخرى للطاقة ، سوف تسهم في تحقيق هذه الغاية ، فضلا عن اسهامها في السلم والصحة والرخاء في العالم بأسره . ولاحظ القلق الوارد في التقرير من أن تطوير برامج جديدة للطاقة النووية يقصر عن التنبوءات السابقة ، وأن من العوامل الغلابة في هذا الشأن مسألة القبول العام لهذه البرامج . وفي بعض البلدان ، فان هذه المسألة أصبحت موضوع نقاش عام وكثيف .

٢٣١ ـ وفي هذا الصدد ، فان الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي تعتبر أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان الأمان النووي من الأمور البالغة الأهمية . ونحن نؤيد العمل الذي تقوم به الوكالة في وضع مجموعة من المعايير المتفق عليها دوليا للأمان بالنسبة لمحطات الطاقة النووية فضلا عن مساعدة الدول الاعضاء في تنفيذ هذه المعايير .

٢٣٢ ـ وفي هذا السياق ، نلاحظ باهتمام خاص ، أنه من بين نتائج المؤتمر الدولي المعني بالقضايا الحالية المتعلقة بالأمان في محطات الطاقة النووية الذي عقدته الوكالة في استوكهولم ، النتيجة القائلة بأنه « ليس هناك عامل يتصل بالأمان يمكن أن يحد من استعمال وتنمية الطاقة النووية » . ومازلنا نؤيد العمل الذي يجري القيام به تحت اشراف الوكالة تطويرا لنظام خزن البلوتونيوم على الصعيد الدولي كما ورد في النظام الأساسي للوكالة .

٢٣٣ ـ ان الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي تعترف بأهمية برامج الوكالة وبصفة خاصة بأهمية وقيمة المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة للمناطق الأقل نموا في العالم ، وهي ترحب بالبيان الوارد في التقرير والقائل بان الموارد المتاحة للوكالة لأنشطة المساعدة التقنية في عام ١٩٨٠ كانت أكبر منها في عام ١٩٧٩ بنسبة ٢٧,٣ في المائة فضلا عن المساهمات الطوعية لعام ١٩٨٠ والتي وصلت الى ١٠,٥ مليون دولار وقد تم التعهد بـ ٩٥ في المائة منها رغم الظروف الخطيرة المحيطة بالميزانيات والتي لا تزال تؤثر على حكوماتنا جميعا . وفي عام ١٩٨٠ ، فقد تحدد الهدف لعام ١٩٨١ بـ ١٣ مليون دولار وبأرقام تخطيطية ارشادية أكبر للسنتين التاليتين وهي ١٦ مليون دولار لعام ١٩٨٢ و ١٩ مليون دولار لعام ١٩٨٣ . ان قبول مفهوم الأرقام التخطيطية الارشادية قد مكن أيضا من ايجاد مصدر فعال وأكيد لتمويل المساعدة التقنية . ان عددا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالاضافة الى مساهمته الطوعية لتحقيق هذه الأهداف ، قد أتاح للوكالة مصادر هامة أخرى للتمويل فضلا عن المساعدات النوعية الأخرى .

٢٣٤ ـ وسوف تستمر جميع الدول الأعضاء العشر في الاتحاد في تقديم تأييدها الحازم لبرنامج المساعدة التقنية للوكالة . وفي هذا الصدد ، فانها تؤكد مرة أخرى قناعتها بأنه يمكن عن طريق المساهمات الطوعية توفير موارد مؤكدة يمكن التنبؤ بها من أجل المساعدة التقنية لتمويل أقصى عدد من المشروعات السليمة تقنيا .

٢٣٥ ـ وتود الدول الأعضاء في الاتحاد أن تسجل تقديرها المستمر للدور الذي تلعبه الوكالة في تطبيق العلوم النووية في الطب والزراعة ، وبصفة خاصة لمصلحة البلدان النامية . ونود مرة أخرى أن نعترف بالدور الهام للمركز الدولي للفيزياء النظرية من تريستا التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن نرحب أيضا بتعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تمويل مشروعات الوكالة .

٢٣٦ ـ وتود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تكرر دعمها الكامل لقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جانب جميع الدول الأعضاء بالنسبة لجميع أنشطتها النووية للأغراض السلمية . ونحن نغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد من جديد ثقتنا في نظام الضمانات الدولية وأن نكرر في هذا السياق ادانتنا القوية لهجوم اسرائيل الذي لا مبرر له والمتعمد على مركز البحوث النووي العراقي الذي كان يخضع للضمانات على نحو سليم . ونحن نعلن حق أية دولة عضو في أن تطور طاقتها النووية للأغراض السلمية في ظل ترتيبات فعالة لمنع الانتشار وعلى أساس غير تمييزي ونحث

Digitized by UNOG Library

جميع الدول على الاعتراف بهذا الحق واحترامه .

٢٣٧ ـ ونلاحظ أنه بحلول نهاية عام ١٩٨٠ ، فان ٩٨ في المائة من المنشآت النووية في الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي تعرفها الوكالة كانت تخضع لضماناتها وانه لم يحدث تحويل كبير للمواد النووية لأغراض صنع السلاح . كما نرحب بحرارة بحقيقة ان اثنتين من الدول النووية الست التي قيل انها لا تحوز مرافق خاضعة للضمانات في نهاية عام ١٩٨٠ قد وافقت على اخضاع هذه المرافق للضمانات . وقد صدقت مصر على معاهدة عدم الانتشار وعقدت اتفاقا للضمانات في هذا الخصوص مع الوكالة . وقد أبرمت اسبانيا اتفاقات للضمانات مع الوكالة بحيث أصبحت جميع مرافقها النووية خاضعة للضمانات . ونحن نأمل في أن الدول الأربع الباقية في القائمة سوف تحذو حذو هذه الدول . ونعتقد أنه مما سيكون له أهمية كبرى بالنسبة لاستمرار التوسع في التجارة النووية وتطوير الطاقة النووية لمواجهة حاجات العالم من الطاقة ، ان تواصل الوكالة التأكد على أساس ترتيبات التحقق الدولي من أن أي تحويل من هذا النوع لم يتم من مركز يخضع للضمانات .

٢٣٨ ـ هذا ، ونحن نرحب بالعمل البناء الذي بدأته لجنة ضمانات الامداد . ولقد شعرنا بالارتياح نتيجة للطريقة الايجابية التي تسعى بها اللجنة تحت ادارة مكتبها للتوصل الى توافق آراء . وسوف نواصل القيام بدورنا كاملا في مداولات اللجنة لأننا نؤمن بأنها تتيح أفضل احتمالات ممكنة بالنسبة للدول المتلقية والموردة للعمل من أجل وضع أساس أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ به للتجارة الدولية في المواد النووية .

٢٣٩ ـ وأخيرا أود أن أشيد اشادة خاصة نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأروبي بالسيد اكلوند بمناسبة اعتزاله الخدمة بعد ما لا يقل عن عشرين عاما من العمل كمدير عام للوكالة . ونحن نعتقد أن هذا يمثل رقما قياسيا لخدمة أي رئيس تنفيذي في أية منظمة من منظمات منظومة الأمم المتحدة ، وكونه قد طلب اليه أن يبقى في منصبه لخمس فترات متتالية مدة كل منها أربعة أعوام ، يوضح الثقة التي يضعها فيه المجتمع الدولي . وفي ظل قيادته ، فان الوكالة قد حصلت على سمعة دولية جيدة فيما بين المنظمات الدولية وذلك بالنسبة للكفاءة التي تسير بها أعمالها . ان الأهداف الفنية والاقتصادية الخاصة بتعجيل وتوسيع نطاق الاسهام الذي يمكن أن تقوم به الطاقة الذرية في السلم والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم ، ترتبط ارتباطا لا انفصام له بالهدف السياسي الخاص بوضع نظام للضمانات للتأكيد من عدم اساءة استخدام هذا النظام . ونحن نشعر بالعرفان العميق للسيد اكلوند للمهارة والصبر اللذين تحلى بهما في القيام بهذه المهمة الصعبة والمعقدة ونتمنى له كل خير لدى اعتزاله .

٢٤٠ ـ **السيد أرسون** (تركيا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : أود أن ابدأ بياني بالاعراب عن امتناننا وتقديرنا للعمل القيم الذي قام به السيد سيغفارد اكلوند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان المنجزات الجديرة بالشكر للسيد اكلوند في هذا المجال تشكل ، بكل تأكيد ، أساس الجهود الدولية المقبلة من أجل زيادة الاستخدام السلمي للطاقة النووية في العالم . كما أننا نرحب بخلف السيد اكلوند ومواطنه السيد هانز بليكس ونتمنى له كل نجاح في قيامه بواجباته .

٢٤١ ـ وفي الواقع فان التقديم الذي قام به السيد اكلوند هذا الصباح لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى الجمعية العامة ، سيسجل كاسهام قيم في فهم المشاكل الحالية المتعلقة بالطاقة النووية وفوائدها المستقبلة للبشرية . ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة السيد اكلوند . كانت مركزا للأنشطة الدولية النووية خلال العشرين عاما الماضية ، وأهميتها المتزايدة لا تحتاج الى تكرار هنا .

٢٤٢ ـ وتعلق حكومة تركيا أهمية كبيرة على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية كأداة للتعاون الدولي الناجح في مجال الطاقة النووية .

٢٤٣ ـ ومن الحقائق المعترف بها أن منع انتشار الأسلحة النووية يتصل اتصالا وثيقا ببقاء البشرية . ولكن لا يمكن القول بأنه يوجد توافق آراء كبير بشأن الحاجة المطلقة الى تشجيع زيادة استخدام الطاقة النووية في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدول .

٢٤٤ ـ وفي رأي الحكومة التركية ، فان هذا التناقض قد أصبح باليا ازاء زيادة مطالب الطاقة التي يحتاجها المجتمع الدولي ككل وبصفة خاصة البلدان النامية المحرومة من موارد الوقود الحفري . فاذا تذكرنا انه عند نهاية هذا القرن فان موارد الوقود الحفري ستظل يتناقص نصيبها في انتاج الطاقة ، فلن يكون أمام الدول بديلا سوى الاعتماد على الطاقة النووية . وهكذا فان جانبي تطوير الطاقة النووية وهما الخطر من انتشار الأسلحة النووية وازدياد الحاجة الى انتاج الطاقة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يجب أن يعتبرا على نفس المستوى من الأهمية . ولذلك من الواضح أنه على المستوى العالمي فان ندرة الطاقة وزيادة السكان في العالم سيكون لهما أثر يؤدي الى اضطراب النظام الدولي القائم ومن شأن ذلك في المدى القصير أن يخلق اخطارا جسيمة لجميع الدول .

٢٤٥ ـ ونحن نعتقد أنه لا الاجراءات المتخذة من طرف واحد أو التدابير التمييزية من قبل مجموعة من الدول ، يمكن أن تواجه هذا الخطر بالذات . وفي رأينا أن الوسيلة الوحيدة لمنع هذه التطورات الخطيرة ، هي التعاون الدولي الفعال . وتحقيقا لهذا الغرض لابد من بذل كل جهد لدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية ، وايجاد توافق آراء دولي جديد بشأن الوسائل العملية للوفاء بالمتطلبات المشروعة من الطاقة النووية لجميع الأمم ، من ناحية أخرى .

٢٤٦ ـ وخلال الفترة التي غطاها التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فقد حدثت تطورات هامة ، وهي : انشاء لجنة ضمانات الامداد ، والمؤتمر الثاني الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار[٢] ، وانتهاء البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، وقرار الجمعية العامة بعقد مؤتمر للأمم المتحدة في ١٩٨٣ لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتشكل جميعها في رأينا أهم الأحداث في هذا المجال .

٢٤٧ ـ وبالنسبة لعمل اللجنة الخاصة بضمانات الامداد ، والتي بدأت العمل فعلا ، فاننا نأمل في أنه سوف يكون من الممكن والمحتمل أن نحصل على بعض النتائج التمهيدية قبل عام ١٩٨٣ وذلك لتوفير أساس لمناقشات مثمرة . أما بالنسبة للمؤتمر الثاني الاستعراضي ، فلست في حاجة الى الاطالة بالنسبة للافتقار الى توافق آراء في ذلك المؤتمر . ومع ذلك يجب أن أقول ان ازدياد عدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي أصبحت أطرافا في معاهدة عدم الانتشار هو دليل على ازدياد الوعي بالأخطار التي تمثلها الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، كما ورد في الوثيقة الختامية [**القرار دإ ـ ٢/١٠**] التي تم اعتمادها بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة الأولى المكرسة لنزع السلاح

Digitized by UNOG Library

فان الدول النووية تتحمل مسؤولية خاصة في هذا المجال . وكما هو الحال بالنسبة للأغلبية العظمى للدول غير النووية ، فان تركيا قد اتخذت قرارا سياسيا فيما يتعلق بأخطار انتشار الأسلحة النووية . ولكن يجب أن أشير الى أن الاهتمامات المشروعة بالنسبة للطبيعة التمييزية للمعاهدة لا يمكن التخفيف منها إلا بمواصلة التقدم الملموس في مجال عملية التفاوض بالنسبة للرقابة على الأسلحة النووية . وأود أن أذكر السادة الأعضاء في الجمعية بأن تركيا قد وقعت معاهدة عدم الانتشار منذ عقد مضى ، ولكن عملية التصديق المطلوبة لكي تصبح عضوا كامل العضوية فيها قد تأخرت بسبب البيروقراطية البرلمانية ، وقد تم التصديق عليها فقط في العام الماضي .

٢٤٨ ـ ولمتابعة العمل بالنسبة للبرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، فقد تم التوصل الى « انه ليست هناك قيود تقنية لمنع الانتشار » . وعلى ذلك ، فليس أمامنا من بديل سوى تركيز جهودنا للتحسين الدائم لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولكي نقلل الاختلافات في وجهات النظر بين الأطراف المتعددة ، فان دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن يقوم على جهود مؤسسية تعاونية كما ورد في تقرير اللجنة الخاصة بضمانات الامداد وفي مجالات مثل الخزن الدولي للبلوتونيوم والوسائل الدولية لتصريف الوقود المستهلك .

٢٤٩ ـ وبالنسبة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ١٩٨٣ ، فان وفد بلادي لم يتمكن من دراسة مشروع القرار *A/36/L.11* الذي وزع بالأمس فقط ، وبالتالي فاننا لم نتلق تعليمات من أنقرة بشأنه . ومع ذلك فيجب أن أقول اننا نشاطر تماما مقدمي هذا المشروع في اهتمامهم بالنسبة للعناية القصوى المطلوبة للتحضير لهذا المؤتمر الهام ، وباتجاه مرن بناء سوف نسهم في العمل التحضيري لهذا المؤتمر .

٢٥٠ ـ وقد أشار السيد اكلوند الى أنه في بداية الستينات كان هنا عدد بسيط من محطات القوى النووية تعمل في بعض البلدان ، ثم قال انه في نهاية العام الماضي كان هناك ٢٥٣ مفاعلا ذريا تعمل في ٢٢ دولة من الدول الأعضاء في الوكالة . فلنكن اذن واقعيين في تصور الموقف في نهاية القرن العشرين . ونحن مازلنا نؤمن بأن التطور الحتمي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية أمر محتوم ولكن يجب أن يقترن بجهود تعاونية دولية مناسبة . لكي نخفف من الاضطراب السائد في العالم عن طريق التقدم التكنولوجي في جميع الدول دون استثناء .

٢٥١ ـ وسيقدم الوفد التركي وجهات نظره في البند ١٣٠ من جدول الأعمال المعنون « العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية والسلم والأمن الدوليين » وذلك عندما نتناول هذا الموضوع غدا في الجمعية العامة .

٢٥٢ ـ **الرئيس** (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : والآن سأدعو الأعضاء الذين يرغبون في الكلام لممارسة حقهم في الرد . وأود أن اذكر المتكلمين بأن حق الرد يجب ألا يتجاوز عشر دقائق ، ويجب أن تلقى الكلمات من مقاعدهم .

٢٥٣ ـ **السيد تاري** (اسرائيل) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : ان وفد بلادي يود أن يمارس حقه في الرد نتيجة لبعض البيانات التي وردت خلال هذه المناقشة ، ان الكثيرين من الأعضاء قد تناولوا بإسهاب العملية التي تمت ضد مفاعل أوزيراك . ومسألة مفاعل اوزيراك واردة في البند ١٣٠ من جدول أعمال الجمعية العامة وسيناقش هذا البند غدا ، وما كان ليدخل في المناقشة الخاصة بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان دمج هذا الأمر في ذاك يعتبر انتهاكا خطيرا لكل مناقشة بناءة للموضوع المعروض علينا . ويبدو أن بعض الوفود لم تستطع أن تقاوم الرغبة في تجديد هجماتها الهوجاء ضد دولة اسرائيل ، ولا نستطيع الا أن نحتج بشدة مرة أخرى ضد مثل هذا الاجراء . أما بالنسبة لمضمون الكلمات التي ألقيت ضد اسرائيل بالنسبة لعملية مفاعل أوزيراك ، فان وفد اسرائيل سوف يرد على ذلك بالتفصيل خلال المناقشة المخصصة لهذا الموضوع في الجمعية العامة ، والتي ستبدأ غدا .

٢٥٤ ـ **السيد الزهاوي** (العراق) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : لقد أعرب ممثل نظام تل أبيب عن احتجاجه واعتراضه على أن عددا من المتكلمين حول هذا البند ١٤ من جدول الأعمال قد أشاروا الى الهجوم الجوي الذي لم يسبق له مثيل والذي قامت به اسرائيل ضد المنشآت النووية العراقية ، وزعم أن هذه المسألة لا علاقة لها بالبند المعروض علينا . وأود أن أذكر ممثل نظام تل ابيب بأن المجتمع الدولي قد قرر بالفعل أن هذا الهجوم له صلة مباشرة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأود أن أشير بصفة خاصة الى الفقرة (٣) من منطوق القرار ٤٨٧ (١٩٨١) وفي هذا القرار ، فإن مجلس الأمن :

« **يرى كذلك** أن هذا الهجوم المشار اليه يشكل تهديدا خطيرة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأسره والذي هو الأساس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية » .

٢٥٥ ـ ان مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ايضا في قراره الذي اعتمد في ١٢ من حزيران/يونيه ١٩٨١ كان :

« يدرك أن هذا العمل العسكري الى جانب انه يؤثر على سلم وأمن المنطقة ، قد أوضح اغفالا كاملا وواضحا لنظام ضمانات الوكالة ومعاهدة عدم الانتشار ، ويمكن أن يضر ضررا بالغا بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية ،

« **يشعر بالقلق العميق** للآثار بعيدة المدى لمثل هذا الهجوم العسكري على المرافق النووية للأغراض السلمية في دولة عضو »[٧] .

٢٥٦ ـ ان المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في قراره الذي اعتمد في ٢٦ من ايلول/سبتمبر ١٩٨١ :

« يرى ان العمل العدواني الاسرائيلي ضد المنشآت النووية العراقية الخاضعة للضمانات يشكل هجوما ضد الوكالة وضد نظام ضماناتها الذي هو الأساس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية »[٦] .

ان هذا قد لا يسر ممثل اسرائيل ولكن هذه هي الحقائق وهذا هو رأي المجتمع الدولي وما قرره المجتمع الدولي بالفعل .

٢٥٧ ـ **الرئيس** (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : أود في هذه المرحلة أن أبلغ الجمعية العامة بأن عدد من الوفود قد طلب رسميا مزيدا من الوقت لتلقي تعليمات من حكوماته فيما يتعلق بالتعديلين الواردين في الوثيقة *A/36/L.12* . ووفقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، فان عملية التصويت على مشروع القرار *A/36/L.10* والتعديلات الخاصة به ، سوف يجري تأجيلها حتى

Digitized by UNOG Library

صباح غد . وسوف يجري التصويت فيما يتعلق بالبند الثاني في الصباح بعد أن نستمع الى المتكلمين المدرجة اسماؤهم بالنسبة الى البند ١٣٠ من جدول الأعمال . وانني اني أن أغلق قائمة المتكلمين حول هذا البند في الساعة الخامسة بعد ظهر غد .

٢٥٨ ـ وفيما يتعلق بمشروع القرار *A/36/L.11* فان عملية التصويت عليه سوف تؤجل الى تاريخ لاحق لكي نسمح بمزيد من المشاورات حوله فضلا عن بحث الآثار المالية المترتبة عليه من جانب اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠

الملاحظات

(١) الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، **التقرير السنوي لعام ١٩٨٠** (النمسا ، تموز/يوليه ١٩٨١) ؛ أحيل الى أعضاء الجمعية العامة بموجب مذكرة من الأمين العام *(A/36/424)* .

(٢) عقد في جنيف في الفترة من ١١ آب/أغسطس الى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ .

(٣) للاطلاع على المحضر الموجز لهذا البيان ، انظر : المؤتمرالعام (د ـ ٢٥) الوثائق الرسمية ٢٢٩ .

(٤) انظر : الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، **التقرير السنوي لعام ١٩٨٠** ، المؤتمر العام (د ـ ٢٥) ٦٤٢ و*Corr.1* و*2* ، الفقرة ١ .

(٥) انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة ، الجلسات العامة** ، الجلسة ٤٧٠ ، الفقرات من ٧٩ الى ١٢٦ .

(٦) انظر : الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، **قرارات ومقررات أخرى للمؤتمر العام ، الدورة العادية الخامسة والعشرون** ، المؤتمر العام (د ـ ٢٥) القرار ٣٨١ .

(٧) انظر : **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والثلاثون ، ملحق نيسان/أبريل وآيار/مايو وحزيران/يونيه** ، الوثيقة *S/14532* .

(٨) انظر : الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، **التقرير السنوي لعام ١٩٨٠** ، المؤتمر العام (د ـ ٢٥) ٦٤٢ و*Corr.1* و*2* ، الفقرة ٩ .

Digitized by UNOG Library